



PROVISIONAL
A/39/PV.37
30 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ٣٠/١٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

الرئيس:

— الحالة في أمريكا الوسطى: الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/562-S/16775)؛

(ب) مشروعاً قرارين (A/39/L.6 ، A/39/L.7) .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750,2 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر.

84-64218/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤ .البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

(أ) تقرير الأمين العام (S/16775 = A/39/562) ؛

(ب) مشروعاً قرارين (A/39/L.6 = A/39/L.7) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الأعضاء علماً بأن

تنقيحاً لمشروع القرار A/39/L.7 قدم وسيعمم خلال اجتماع هذا الصباح بالوثيقة A/39/L.7/

• Rev.1

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك خطر

متزايد لمزيد من التصعيد وامكانية متزايدة لاحتمال اندلاع نيران الحرب في منطقة أمريكا الوسطى . وهذه حلقة أخرى في شبكة عالمية من الأوضاع الناجمة عن مهاجمة حق تقرير المصير والاستقلال والحرية .

لقد عانت شعوب أمريكا الوسطى لفترة طويلة للغاية من الاستغلال وعدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي والسياسي . والطريقة الوحيدة للتغلب على كل ذلك لاتتاح الا من خلال عملية تحرر وكفاح من أجل المساواة الوطنية سياسياً وثقافياً ومن أجل الاستقلال أي باختصار من خلال تقرير المصير .

إلا أن المقاومة التي تواجهها عملية التحرر شديدة ومتعددة الوجوه . فهناك محاولات عميقة لادامة علاقات بالية وترسيخ أوضاع اكتسبت في أزمنة سالفة . والوسائل المستخدمة في ذلك تخرج عن وتتجاوز بكثير حدود ما هو مقبول في العلاقات الدولية المعاصرة . هناك محاولات لتدويل الصراعات الناشئة في المنطقة ، والنظر اليها من زاوية التنافس بين الكتلتين . وهناك تنوع متزايد لأشكال التدخل في الشؤون الداخلية والتخريب بل والاقتحامات المسلحة .

الآن من دواعي التشجيع ، مع ذلك ، أن هناك من جانب آخر عدد كبير للغاية من البلدان يؤمن بأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي لب المشاكل في أمريكا الوسطى . ومن دواعي الارتياح أيضا أن المجتمع الدولي يؤمن بأن التدخل الأجنبي والتدخل بجميع أشكاله من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع وإن كان لنا أن نسهم في استتباب السلم والأمن والتنمية الديمقراطية في الاقليم سوف يكون من المستصوب أن نتذكر ذلك ونكف عن النظر إلى التغييرات والاصلاحات الاجتماعية بوصفها مخاطر تهدد أمن الآخرين . ان السلم والأمن والتنمية الديمقراطية لا يمكن أن تنبني إلا على أساس الاحترام الكامل لغير المشروط لحق تقرير المصير والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والمساواة وعدم التدخل والاحترام التام لحق الشعوب في الاختيار الحر للسبل التي تنتهجها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والتدخل الخارجي والضغط الاقتصادي والعسكرية الخارجية ليست ، ببساطة ، البيئة التي تؤدي إلى استتباب السلم والأمن أو تتيح تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية .

وقد أعرب وزراء رؤساء وفود البلدان غير المنحازة في اجتماعهم الأخير بنيويورك عن تضامنهم الحازم مع نيكاراغوا ، ونادوا بأن تتوقف بشكل عاجل جميع التهديدات والهجمات والأعمال العدائية التي تشن على شعب وحكومة نيكاراغوا . وأعربوا من جديد عن أنهم ضد أعمال العدوان والتدخل ، وأكدوا ثانية الحاجة لإيجاد حل سياسي . ان نيكاراغوا غير المنحازة التي تربطنا بها علاقات الصداقة واقعة تحت ضغط شديد يومي إلى زعزعة استقرار حكومتها ويسبب المعاناة والخسائر في الأرواح مما يشكل عبئا باهظا على حياتها الاقتصادية ويحد من امكانيات التنمية الاجتماعية فيها .

ان الحوار هو الطريق الوحيد الممكن لمواجهة المشاكل وحلها ؛ الا أن الاستقلال والسلامة الإقليمية حقوق سيادية ، لا يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات .
ومن المعتقد طسي نطاق واسع ، أن الوضع العسير الحالي في السلفادور لا يمكن التغلب عليه الا من خلال مشاركة جميع القوى الديمقراطية ، بما في ذلك جبهة فارابندو ومارتي للتحرير الوطني والحركة الديمقراطية الثورية ، طسي قدم المساواة . ولا بد أن نتذكر هنا ، انه ما من بديل للحوار والمفاوضات اذا ما أريد التصدي بنجاح للتحدى الناجم عن المشاكل والصراعات .

لقد لقي الاجتماع بين أعلى ممثلي حكومة السلفادور وجبهة فارابندو ومارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية ، الترحيب من جدارة . ان جسد ذلك الاجتماع جوهر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، والوارد كذلك في الوثائق التي صاغتها اجتماعات بلدان عدم الانحياز ، كما ورد في الاعلانات الصادرة عن الحركتين . وطى هذا الأساس ، فان الاستجابة الايجابية لحكومة السلفادور ، وعقد أول اجتماع بين الجانبين يجعلنا نأمل في أن تستمر المفاوضات وتتفسي الى وقف الصراع المسلح والتوصل الى حل سلمي وعادل للقضايا الداخلية . وسيسهم ذلك في تخفيف حدة التوتر في الاقليم برمتيه .

وقد يكون من الجدير أن نذكر أن تخفيف حدة التوتر لا يمكن ان تتأتي الى متى مارست جميع شعوب امريكا الوسطى حق تقرير المصير بحرية ومنجاة من أى تدخل خارجي أو أيمة ضغوط خارجية . وذلك أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، وينبغي أن يطبق دون تمييز على كافة شعوب العالم ، وهو شرط لا غنى عنه لايجاد علاقات دولية مستقرة في العالم كله وفي منطقة امريكا الوسطى أيضا .

وترتكز أنشطة بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - وهي بلدان مجموعة كونتسادورا - أساسا ، على هذه المبادئ . فالاهتمام بتأمين السلم والاستقرار والاستقلال والتعاون على أساس المساواة وحسن الجوار في المنطقة يظل الشاغل المباشر والرئيسي لهؤلاء البلدان . وقد حصلت هذه البلدان طوال سنتين على تأييد متعاظم من جانب المجتمع

الدولي ، وظلت متسكة باعلان كانكون بشأن السلم في امريكا الوسطى ، الذي صدر عن رؤساء كل من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في ١٧ تموز/يوليه من العام الماضي ، واشتمل على نداء من أجل التزامات سياسية من جانب البلدان الواقعة داخل المنطقة وخارجها بهدف تحقيق سلام دائم في المنطقة .

لقد لقيت مجموعة كونتادورا تأييدا لا لبس فيه أثناء المناقشة العامة التي دارت مؤخرا في الجمعية العامة . ويمكن تفسير ذلك التأييد بأنه نداء قوي لجميع المتورطين في الصراع للتعاون مع مجموعة كونتادورا . ولا بد من ملاحظة أن وزراء خارجية بلدان كونتادورا أصدروا في الاسبوع الماضي بيانا هاما في مدريد ، باسبانيا ، لاحظوا فيه أن هناك تأييدا بالغ القوة وانتشارا عاما لمبادئ السلام التي اضطلعوا بها ، وأشاروا ، على وجه الخصوص ، الى تأييد بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ . وأعادوا في نفس الوثيقة التأكيد على استعداد حكوماتهم لمواصلة العمل لحل الأزمة الخطيرة المحدقة بامريكا الوسطى . ونحن في يوغوسلافيا نؤيد مجموعة كونتادورا ونطالب بقبول توصياتها كمخرج مسن هذه الأزمة .

ان مبدأ التسوية السياسية على أساس المصالح الحقيقية لجميع البلدان والشعوب في المنطقة ينبع من التأييد المستمر للنضال من أجل السلم والتقدم في العالم أجمع ، وخاصة الكفاح من أجل التحرر والاستقلال على الصعيدين السياسي والاقتصادي . ان الصوف والماطلة قد يضرا بعملية كونتادورا . وينبغي للجميع أن يعتمدوا وينفذوا وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى في الصر وقت ممكن . ولكن لا يمكن أن يتأتي ذلك الا اذا احترمت جميع الاطراف المعنية المبادئ الواردة في الوثيقة ، ويجوز لنا أن نتوقع ان يحذوا الجميع حذو حكومة نيكاراغوا ، ويظهروا الارادة السياسية اللازمة ليتسنى اعتماد الوثيقة واحترام وتطبيق ما فيها بنية طيبة من جانب الجميع .

لقد قدمت مجموعة كونتادورا النص المنقح لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى الى رئيس مجلس الأمن والأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار .

ولا بد أن يفهم ذلك ، في رأينا ، بأنه التزام اضافي على عاتق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بالابدخرا وسعا في جعل السلم والتعاون بالمنطقة حقيقة واقعة لا مجرد حلم .

السيد نيامدو (مغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لا يزال تردى الحالة

في امريكا الوسطى طوال السنوات القليلة الماضية يثير القلق لدى المجتمع العالمي . وقد تأكد ذلك في المناقشة الطارئة التي أجرتها الجمعية العامة في العام الماضي بشأن الحالة بالمنطقة ، واتخاذ الجمعية للقرار المعروف ١٠/٣٨ ، الذي اطنق فيه دول العالم بجلاء انها ضد أعمال العدوان وغيرها من الأعمال العدائية التي ترتكب ضد بلدان امريكا الوسطى ، وأطنق انها تحبذ تسوية سلمية للمشاكل القائمة تضطلع بها دول المنطقة أنفسها ، دون أى تدخل خارجي .

والرغم من الارادة التي عبر عنها بوضوح ، والرغبة الصادقة لشعوب المنطقة في العيش في سلام وهدوء ، والجهود التي لا تكل التي تبذلها نيكاراغوا وكوبا ودول مجموعة كوتادورا ، لم يتمكن حتى الان تحقيق أى تحسن في الحالة بالمنطقة .

فما سبب هذه الحالة ؟ لقد كشفت الأحداث الأخيرة في امريكا الوسطى عن

السبب بطريقة مقنعة . سياسة ارهاب الدولة التي تمارسها الولايات المتحدة بمساعدة واصرار ضد بلدان المنطقة بغية تأكيد سيطرتها على المنطقة هي السبب الرئيسي للتوتر . وقد اتخذت هذه السياسة في العام الماضي شكل عدوان وقح من جانب الولايات المتحدة على فرينادا وتتبدى اليوم على شكل تدخل مطرد ومستمر وصارخ في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، وضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية وابتزاز وأعمال تخريب وأنشطة هدامة عنيفة وخفية ضد كوبا ونيكاراغوا ، تستهدف زعزعة الوضع في هذين البلدين وتغيير نظامهما الاجتماعي والسياسي .

ان بث الالغام في مداخل موانئ نيكاراغوا ومرافئها والافتتاح المشين لدليل ارشادات وكالة المخابرات المركزية عن أساليب الأرهاب، لأوضح دليل على ما ترتكبه الولايات المتحدة من أعمال العدوان ضد جمهورية نيكاراغوا . وتستخدم الولايات المتحدة في تلك الأعمال المخزية المرتزقة وسفاكي الدماء الذين يدربون ويقومون بهجماتهم من اراضي دول لها حدود مشتركة مع نيكاراغوا .

وترفض جمهورية منغوليا الشعبية، هي والكثير من البلدان الاخرى، رفضا قاطعا المحاولات التي تقوم بها القوى الامبريالية والرجعية لتبرير اعمالها العدوانية من خلال عمليات التسويخ المنطقية الجنية على القول بمجابهة مزعومة بين الشرق والغرب في المنطقة وفي هذا الصدد يود وفد بلادى أن يشير الى القسم الذى الصلة من البيان الختامي لوزراء بلدان عدم الانحياز وروساء وفودها في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة الذى ورد فيه مايلي :

" ان عمليات التفتير في امريكا اللاتينية لا يمكن ان تعزى الى المواجهة

الايدولوجية بين الكتل العسكرية " (A/39/560 ، الفقرة ٨)

وقد أشار الكثير من الوفود ، سواء خلال المناقشة العامة أو في المناقشة الراهنة الى ان الجذور العميقة لأزمة امريكا الوسطى تكمن في المظالم المستمرة التي تتصف بها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهي مظالم نحارية في القدم . وأعمال العدوان السني ترتكبها الولايات المتحدة الامريكية ضد نيكاراغوا وغيرها من دول المنطقة انتهاك سافر لأبسط قواعد القانون الدولي ، وهي أعمال تدنيها بشدة الأغلبية الساحقة من دول العالم على النحو الذى تبدى بجلاء في اجتماعات مجلس الأمن واجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز وفيما قرره محكمة العدل الدولية من تدابير مؤقتة .

وتظهر المناقشة الراهنة لمشاكل امريكا الوسطى رفض مجتمع الدول العالمي مرة اخرى لسياسة ارهاب الدولة وممارساتها التي تنتهجها الولايات المتحدة في هذه المنطقة .

وقد ظل وفد جمهورية منغوليا الشعبية ينادى بايجاد حل سياسي للمشاكل في امريكا الوسطى ، وفي هذا الصدد ، نعرب عن تأييدنا للجهود والمبادرات السلمية التي تقوم بها كوبا ونيكاراغوا ومجموعة الكونتادورا . ويقدر وفد بلادى تقديرا كبيرا وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، ويعتبرها اساسا للتسوية السياسية للحالة في المنطقة ، ويرحب باعتماد حكومة نيكاراغوا للوثيقة ، ويناشد الدول الاخرى في المنطقة ان تحذو حذوها وبذا تيسر العملية المفضية الى استتباب السلم في المنطقة .

كما ينتظر وفد جمهورية منغوليا الشعبية ان توقع الولايات المتحدة البروتوكول الاضافي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون بلا ماطلة وتحقق شروطه بأمانة وان ذاك فقط سيبيت بوسعنا ان نتوقع التوصل الى تسوية سلمية لمشاكل أمريكا الوسطى .

وفيما يتعلق بمناقشة الحالة في أمريكا الوسطى يؤيد الوفد المنغولي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.7 والمقدم من وفد نيكاراغوا لأنه يرى ان اعتماد مشروع القرار المذكور سيسهم تأكيدا في حماية أمن واستقلال جمهورية نيكاراغوا من الأعمال العدائية التي ترتكبها الولايات المتحدة .

كما تؤيد بالمثل مشروع القرار A/39/L.6 ، المقدم من الحكومات الأعضاء في مجموعة كونتادورا حيث انه نابع من الرغبة في الاسهام في عملية السلم في أمريكا الوسطى .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٣٨ / ١٠ عن وجهة نظرها بشأن طبيعته وأسباب مشاكل أمريكا الوسطى ووسائل حلها وكفالة حق شعوب المنطقة في تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعي . وأكدت الجمعية العامة شعورها :

"ببالغ الظن ازاء تفاقم التوترات والمنازعات في أمريكا الوسطى وزيادته أعمال التدخل الخارجي والاعتداءات الأجنبية على بلدان المنطقة . مما يهدد السلم والأمن الدوليين " .

وقررت ان تواصل متابعة تطورات هذه الحالة .

ولسوء الحظ، لم تتح تسوية عادية لتلك المشاكل خلال العام المنصرم، بل انهما
تفاقت، وازداد خطر تفجر الصراعات كما ازداد لجوء الامبريالية الى استخدام القوة
والتلويح باستخدام القوة واقامت حواجز مصطنعة في وجه التسوية التفاوضية للمشاكل .
ولا يسعدنا الا ان ننضم الى الموقف الذي اعربت عنه بلدان عدم الانحياز مؤخرا
في البيان الختامي لاجتماعها الذي عقد في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر
ومخاصة في قولها :

" انه على الرغم من النداءات التي وجهتها حركة بلدان عدم الانحياز
والجمعية العامة للأمم المتحدة، فان الحالة قد زادت تفاقم نتيجة لتزايد اللجوء
الى سياسات التدخل الاستعمارية " . (A/39/560 ، الفقرة (٨))

ان اسباب المشاكل في امريكا الوسطى معروفة تماما وقد أشار اليها من سبقوني في الكلام . وهي ترجع الى محاولات الامبريالية الرامية الى ادامة سيطرتها الاستعمارية الجديدة على المنطقة ومواصلة استغلالها ، وايقاف عطيات التحول الاجتماعي والسياسي في ذلك الجزء من العالم من خلال التحالف مع الدوائر الرجعية المحلية وممارسة الضغوط واستخدام القوة العسكرية لقمع تطلعات تلك الشعوب نحو الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وكجزء من تلك الخطة ، أرسلت قوات أجنبية الى المنطقة وأجريت مناورات عسكرية على سبيل التخويف ، وأقيمت منشآت عسكرية لشن الهجمات الانتقامية .

والمثل المفجع لتلك الأوضاع مصير غرينادا التي سحقت حريتها واستقلالها بقسوة تحت اقدام الامبريالية . لقد كان التدخل العسكري للولايات المتحدة في ذلك البلد الصغير غير المنحاز عملا عدوانيا سافرا يهدف الى سحق حركة التحرر في المنطقة . وما زال الاحتلال العسكري للجزيرة مستمرا ومقترنا بالانتهاكات الخطيرة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان . وتعتبر عطيات الحرب النفسية وحملات تشويه المعلومات لتضليل الرأي العام العالمي دليلا واضحا على نوايا الامبريالية ومخططاتها تجاه بلدان امريكا الوسطى والكاريبية .

لقد صوتت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييدا لقرار الجمعية العامة ٣٨ / ٧ الذي اعتبر غزو غرينادا انتهاكا صارخا للقانون الدولي وطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية . وما زال المجتمع الدولي يطالب باعادة حق شعب غرينادا كاملا في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية ودون تدخل أجنبي . وتعتبر الجهود المتواصلة التي تبذلها الامبريالية لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري على كوبا الحرة عاملا لا يقل خطورة في مجال زعزعة الاستقرار بالمنطقة ونحن نعلن تضامننا وتأييدنا دون تحفظ للشعب الكوبي البطل في جهوده من أجل بناء المجتمع الاشتراكي الجديد .

وقد لاحظنا بقلق التوتر المتزايد حول نيكاراغوا . وما زالت " الحرب السرية " ضد شعب ذلك البلد مستمرة ، بالرغم من الموقف الواضح للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة وبالتحديد للرأي العام العالمي . ولقد شهدنا المحاولات المستمرة لاستخدام

أراضي الدول المجاورة لتتسلل منها العصابات المعادية للثورة اعدادا لعدوان مسلح يشن على نيكاراغوا . كما شهدنا تزيادا في عدد الهجمات الجوية والبحرية على الأهـداف الاقتصادية والسكان المدنيين ، وبت الألغام في موانئ نيكاراغوا بواسطة الوحدات الخاصة للولايات المتحدة بالانتهاك للقواعد الأولية للقانون الدولي . وذلك النهج السياسي - السدي يعتبر تماما وبحق من قبيل ممارسة ارهاب الدولة - قد وجد تعبيرا بالغ الوضوح عنه في الدليل الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية الامريكية ليستخدمه المرتزقة الذين يعملون ضد نيكاراغوا . ويحتوى ذلك الدليل على نصائح حول أعمال التخريب وابتزاز السكان واغتيال المدنيين والاعدامات العامة للموظفين ، وقد استجلبت تلك الأساليب الادانة التي تستحقها حتى من قبل بعض الشخصيات السياسية في الولايات المتحدة .

وتتعارض الأعمال التي من هذا النوع تعارضا تاما مع التزامات الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وقد اوضحت الهيئات الدولية البارزة ذلك في مقرراتها ، ومنها قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) وحكم محكمة العدل الدولية المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ وقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ . وتشكل تلك الوثائق تأكيدا قاطعا لحق نيكاراغوا في سيادة الوطنية والاستقلال السياسي ، وحققها في العيش بسلام وأمن بمنجاء من كـالتدخلات الأجنبية .

ومنذ العام الماضي ، ظلت الجهود الدبلوماسية الأساسية المبذولة لتحقيق حل اقليمي عادل لمشاكل امريكا الوسطى تجرى في اطار عملية كونتادورا . وهذا أمر طبيعي ، وبصفة خاصة في ضوء الحقيقة التي وردت في قرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ من أن الجمعية : " تعرب عن تأييدها الشديد لمجموعة كونتادورا وتحثها على مواصلة بذل جهودها التي تحظى بالتأييد الفعال من المجتمع الدولي وبالتعاون الصريح من جانب البلدان المهتمة داخل المنطقة وخارجها" . (الفقرة ٦) .

فبعد مفاوضات شاقة مطولة ، تسنى التوصل الى اتفاقات تعكس بصورة حكيمة ومتوازنة المصالح الأمنية لجميع دول المنطقة . وتشتمل وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى على عدد من الاقتراحات المحددة والواقعية التي طرحتها مجموعة كونتادورا بغية صيانة السلم في المنطقة ووضع نهاية للتصعيد العسكري ومنع التدخل الأجنبي ، ومنع

التدخل المسلح من أراضي أجنبية بواسطة عصابات المرتزقة ، بالإضافة الى جميع الأشكال الأخرى من أعمال الارهاب والضغط والابتزاز ضد مختلف البلدان بالمنطقة .

وتعتبر المرحلة الحالية لجهود مجموعة كونتادورا مرحلة حاسمة وحساسة للغاية ، حيث سيتضح الى أى مدى ستكون بلدان المنطقة قادرة ، في ضوء مصالحها الوطنية الحقيقية ، على ابداء الارادة السياسية اللازمة لتعزيز التوازن الذى تحقق فعلا والسير قد ما صوب التوقيع على وثيقة كونتادورا . وموقف نيكاراغوا في هذا الصدد بناءً للغاية ، فقد أعلنت عن استعدادها لقبول تلك الوثيقة في حلتها والتوقيع عليها دون ابطاء . ومن المهم ، في رأينا أن تنهج بقية دول أمريكا الوسطى نفس النهج الآن ، ومن ثم تساهم في انجاح تلك المبادرة الاقليمية القيمة .

وعلى أية حال ، وحتى يمكن أن تستمر تلك العملية وتؤدي الى تسوية للمشاكل عميقة الجذور في المنطقة ، من الضروري أن تتوقف الولايات المتحدة عن اقامة العوائق المصطنعة في وجهها .

ويعتقد وفد بلغاريا اعتقادا راسخا أن الأزمة في أمريكا الوسطى وما يصاحبها من اراقة دماء ومآسي لا تحصى تجلبها على المنطقة ، يجب أن تحل حلا سلميا بالوسائل السياسية ، مع ايجاد ضمانات مؤكدة للاستقلال الوطني والسيادة والأمن للدول المعنية . وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، نعبر عن موافقتنا على مشروع القرار المقدم من نيكاراغوا والذى يستهدف الدفاع عن الحقوق المشروعة لذلك البلد ، وكذلك مشروع القرار المقدم من بلدان كونتادورا الأربعة بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، باعتبارهما خطوات نحو تحقيق السلم في المنطقة .

واسمحوا لي في الختام أن أقرر أننا نؤمن بقدرة الأمم المتحدة على تقديم مساهمة ملموسة في اقرار تسوية سلمية عادلة للمشاكل في امريكا الوسطى . وبلغاريا بدورها على استعداد لتأييد كافة الجهود التي تهدف الى القضاء على تلك البثرة الخطيرة من سؤر الحرب وحل النزاعات القائمة هناك على أساس شامل ، وذلك تفتح أمام شعوب المنطقة امكانية بناء مستقبلها دون تدخل من جانب الامبريالية ، وفقا لاختيارها وحدها وما يتفق مع مصالحها الوطنية البحتة في جو من السلام والتقدم الاجتماعي .

السيد روهان (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتابع النمسا

التطورات في امريكا الوسطى باهتمام بالغ وهناك عناصر في الوضع الحالي ، وأشير بصفة خاصة الى التأييد واسع النطاق لوثيقة كونتادورا والى الاجتماع الأخير في لابلما . وتجعلنا تلك العناصر نأمل في أن التسوية السلمية للأزمة قد أصبحت في متناول اليد أخيرا . الا أن القتال ، من جانب آخر ، ما زال مستمرا والتوتر ، أخذ في الازدياد ، وما زال خطر اتساع النزاع شارا للقلق . وقد تكون للأشهر المقبلة أهمية حاسمة بالنسبة لمصير أمريكا الوسطى . وعلى الأمم المتحدة ، ازاء تلك الحالة ، أن تبذل كل جهد لتدعيم قوى التوفيق والمصالحة بحيث تدفع عملية السعي صوب السلام دفعة ايجابية .

واسمحوا لي أن أكرر بايجاز موقف النمسا بشأن هذا البند قيد البحث ، فنحن نؤمن بقوة أن جذور الأزمة في امريكا الوسطى تكمن بصورة مطلقة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المجحفة في المنطقة . لقد رسّخت قرون من الاستغلال والقمع مجتمعا غير عادل الى حد كبير ، ينقسم الى حفنة صغيرة من الأثرياء وأغلبية ساحقة من المحرومين اقتصاديا المفتقرين الى القوة السياسية . فالأيس المستشري والاستسلام الشائع بين الفقراء ، يتلاشيان الآن بسرعة أمام الاصرار على تحقيق المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . وبينما يمكن في بعض البلدان ، وهنا أشير بصفة خاصة الى مثال كوستاريكا البارز ، صيانة السلم والاستقرار الاجتماعي ، فان الهياكل السياسية الجامدة في دول أخرى استعصت على التحول السلمي . ومن هنا بدأت الدورة المأساوية من العنف والعنف المضاد والتمسرد والقمع .

وما أن أسباب الأزمة في أمريكا الوسطى متأصلة في طابعها ، لذا يجب التماس التسوية من خلال جهود بلدان الاقليم ذاتها . ولا مؤدى للتدخل الأجنبي ، أيها كان مصدره ، وأية ذريعة ، الا زيادة حدة التوتر واضعاف فرص السلام . ولا يجب أن ننظر الى الأزمة كواجهة بين الشرق والغرب أو كموضوع من موضوعات مناطق النفوذ أو التنافس العقائدي . ونحن لا نؤمن أن المشاكل التي تعاني منها أمريكا الوسطى سوف تسوى بتكديس ترسانات عسكرية أو باستخدام القوة المسلحة . فانهاء التدخل الاجنبي ، وتحقيق عملية اقليمية حقيقية للسلم ، هما وحدهما الكفيلان بتحقيق الاستقرار والتقدم في أمريكا الوسطى . والجهود الرامية الى المصالحة الوطنية في بلدان الاقليم عنصر اساسي في تلك العملية . وأود أن أعرب عن ارتياحنا بشأن اجتماع لابلما بين حكومة السلفادور وممثلي المعارضة . وفي بداية ذلك الحوار أبدى الطرفان حكمة وشجاعة . وتأمل النمسا أن يؤدي الاجتماع الى عمل يمكن أن يؤدي الى استتباب السلام أخيرا في بلد طالت معاناته . وأود أن أبرز الأهمية التي نعلقها على تكثيف الحوار بين القوى السياسية في جميع دول المنطقة . فنحن نؤيد اقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية تكفل حقوق الانسان وتشرك جميع المجموعات السياسية في انتخابات حرة . ونراقب باهتمام كبير ، في هذا الصدد ، الاستعدادات للانتخابات القادمة في نيكاراغوا . وتأمل النمسا أن تتخذ تدابير حاسمة أخرى لتعزيز الديمقراطية في نيكاراغوا . ويجب ، في الوقت ذاته ، أن نؤكد أن عملية الديمقراطية في نيكاراغوا سوف تزداد قوة الى حد بعيد لو أزيلت الضغوط الخارجية عن ذلك البلد . وهناك عنصر آخر يتصل في التفاوض بين دول الاقليم صوب تسوية منصفة لخلافاتها . ومن الاقتراحات السلمية الكثيرة التي طرحت في مناسبات مختلفة ، برزت مبادرة كونتادورا كأفضل فرصة للسلم . والنمسا ، كبلد أيد منذ البداية عملية كونتادورا ، تشعر بالاعتباط لأن جهود حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك قد أسفرت عن تقدم ملحوظ ، وأهم من ذلك ، أن اقتراحها لا طار للتعايش والتعاون بين بلدان أمريكا الوسطى ، وأعني به وثيقة كونتادورا ، لقي التأييد الواسع في المنطقة . وما تزال هناك بالطبع عقبات هامة تعترض طريق السلام ، وهناك حاجة الى المزيد من الجهود الدبلوماسية المكثفة لتسوية الخلافات البارزة في الرأي . وفي هذه

المرحلة في المفاوضات ، بيد و من الضروري للغاية أن تمتنع جميع الدول المعنية من داخل وخارج المنطقة عن الاتيان بما من شأنه أن يعرض للخطر دفعة مبادرة كونتادورا وأن تبدي تلك الدول التزاما قويا بالتوصل الى نتيجة ايجابية . ويجب أن تواصل دول اوروبا الغربية بفضل صلاتها التقليدية مع امريكا الوسطى القيام بدورها المفيد في عملية التفاوض .

وتعتبر السياسات التي تتصدى مباشرة للأسباب الاقتصادية والاجتماعية عميقة الجذور في امريكا الوسطى عنصرا هاما ثالثا للتوصل الى تسوية سياسية تتوافر لها مقومات البقاء . ويجب أن تصاحب التدابير التي تتخذها حكومات المنطقة لوضع أساس للتقدم الاجتماعي وتدعيم العدالة الاجتماعية ، جهود دولية منسقة لحل الصعوبات الاقتصادية الخطيرة ، وتوسيع نطاق المساعدات الاقتصادية توسيعا كبيرا . وهناك مبادرة مشجعة تدل على تزايد الوعي بالحاجة الى مثل تلك المساعي تتمثل في المؤتمر الأخير الذي عقد بيسن بلدان أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروپي ومجموعة كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى في سان خوزيه . والحق ان البلدان من خارج المنطقة تستطيع أن تقدم في هذا المجال مساهمة طموسة صوب تحقيق الاستقرار والتنمية في امريكا الوسطى . وستظل النمسا تواصل تكثيف تعاونها الاقتصادي مع المنطقة .

ان ايجاد تسوية سلمية للمشاكل التي تعاني منها امريكا الوسطى ليس بالهدف الذي يمكن الوصول اليه بسهولة . فهو لا يقتضي نهاية للعنف والتدخل الأجنبي فحسب ، بل ويقتضي أيضا اجراء تغييرات هيكلية جذرية في الاقليم . ويجب أن يسمح لجميع المجموعات السياسية والاجتماعية أن تشارك في التقدم الاقتصادي وأن تشارك بنشاط في العملية السياسية . ويجب أن تلزم دول المنطقة نفسها الزاما صارما بالعمل على تحقيق ذلك الهدف . وينبغي أن يقدم لها شركاؤها في نصف الكرة الغربي والمجتمع الدولي ككل الدعم الكامل . فذلك الطريق الوحيد لتحقيق التطلعات المشروعة لشعوب امريكا الوسطى والقضاء على مصدر من أخطر مصادر التوتر الدولي .

السيد لي كيم تشونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد
طرحت مسألة عدوان الولايات المتحدة على بلدان امريكا الوسطى وتدخلها في شؤون تلك
البلدان على الاجتماع الاخير لمجلس الأمن . ولم يتردد مثل الولايات المتحدة ، فسي
معرض رده على المسائل المثارة في هذا الصدد ، في الاشارة اليها بصيغة الماضي .
فبأن تلك الموضوعات ليست من مسائل الماضي . فالعدوان والتدخل عنصران متأصلان في
السياسة الامبريالية الموجهة ضد استقلال وسيادة الشعوب وضد السلم والأمن في الاقليم .
وتبرهن الحقائق على أن أعمالا من ذلك النوع ما تزال ترتكب بأشكال شتى في ذلك الجزء
من العالم .

في مثل هذا اليوم من العام الماضي ، رفع العالم بأسره صوته بادانة قومية لعدوان الولايات المتحدة على غرينادا . وفي جلسة خصصت لذلك الموضوع ، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة مشروع القرار ٣٨ / ٧ الصادر في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، والذي يطالب بسحب جميع القوات الاجنبية من ذاك البلد الجزري الصغير . ان الاحداث في غرينادا ليست الا قمة جبل الثلج ، فما خفي كان أعظم . فوجود القوات المسلحة الامريكية وما تقوم به من أنشطة يمثل مصدرا مستمرا للتوتر والتهديد لا استقرار لجميع بلدان المنطقة وأمنها واستقرارها . وقد أصبحت بورتوريكو ساحة تدريب انطلقت منها قوات الولايات المتحدة للاشتراك في العدوان على غرينادا . وقد عززت قوات الولايات المتحدة البحرية والبحرية في غوانتاناما على جزيرة كوبا تعزيزا منفرطا ، مما بات يشكل تهديدا مستمرا لجمهورية كوبا . كما تقوم السفن الحربية الامريكية بدوريات في حوض الكاريبي والمحيط الهادئ . وتهيئ التدريبات العسكرية التي تجرى في بلد من بلدان امريكا الوسطى والمزمع أن تستمر لسنوات طويلة ، ذريعة لتمرکز الآلاف من جنود الولايات المتحدة الامريكية هناك ، ليكونوا على أهبة الاستعداد لشن عدوان على نيكاراغوا وكوبا كالعدوان الذي وقع على غرينادا . وما يزيد الوضع الحالي تفاقمًا ، الحجم الضخم للمعونة العسكرية الامريكية التي تقدم لا منظمة ديكاتوررية موالية للولايات المتحدة ، وتطبيق ما يسمى باستراتيجية " مقاومة العصيان " وما ترتكبه الولايات المتحدة من أعمال التخريب وما تمارسه من أنشطة هدامة . ان شعوب المنطقة ، التي تقف فيها الولايات المتحدة وعملائها على أهبة الاستعداد لاستعراض العضلات العسكرية بساورها تلق مشروع ازا المخططات الامريكية الشريرة ، وهي تتساءل الآن ترى ما الذي سيحدث في أعقاب انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية ؟

وفي هذا السياق ، يتعين على شعب نيكاراغوا أن يتحمل عبء الضغط والعدوان أو التهديد بالعدوان من جانب الولايات المتحدة . وقد شجبت جمهورية نيكاراغوا مرارا وتكرارا امام العالم أجمع أعمال التخريب والانشطة الهدامة التي تمارسها الولايات المتحدة بشكل منظم ضد الحكومة الساندينية ، وقد أشار القائد دانييل اورتيجا مؤخرا ، في خطابه

أمام الجمعية العامة وفي مؤتمر صحفي الى مخطط عدواني وضعته بعناية وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، لاسقاط حكومته وعرقلة الانتخابات العامة في نيكاراغوا . وتوضح أحداث السنوات الخمس الماضية بجلاء ما الذي كان يجرى في المنطقة . ففور الاطاحة بنظام سوموزا الديكتاتوري ، أوقفت الولايات المتحدة المعونة التي كانت تقدمها لنيكاراغوا . ومن ثم جمعت أشتات القتلة المحترفين من أعوان النظام القديم ، وشكلت منهم ما يسمى بالمجموعات المضادة ، التي تمولها وكالة المخابرات المركزية الامريكية . وتتمركز تلك المجموعات في أراضي بلدان مجاورة لنيكاراغوا ، وتنطلق منها لارتكاب أعمال التخريب ضد شعب ذلك البلد . وفي غمار تلك الاعمال نسف الكثير من المنازل والمدارس والمستشفيات وسوى بالارض ودمر عدد من المنشآت الاقتصادية ، وقتل عدد كبير من مواطني نيكاراغوا او اختطفوا . وتبلغ الخسائر المادية في الممتلكات وحدها ما يقدر بمئات الملايين من الدولارات ، ناهيك عن العواقب بعيدة المدى على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاولئك البشر . الا ان ما ترتكبه الولايات المتحدة لا يتوقف عند هذا الحد . فقد قامت الولايات المتحدة بالاستهانة التامة بالقانون الدولي ، بقصف موانئ نيكاراغوا وزرع الالغام فيها ، وبذلك بدأت حصارا من قبيل الامر الواقع على نيكاراغوا . وهذا يذكرنا بوضوح بما أسمى " بالحجر الصحي " الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا عام ١٩٦٣ . فضلا عن ذلك ، يشترك المرتزقة الامريكيون الآن اشتراكا فعليا في الحملات العسكرية التي تشن على نيكاراغوا . وقد كشف مؤخرا أمر وثيقة أعدتها وكالة المخابرات المركزية الامريكية بعنوان " العمليات النفسية في حرب العصابات " ، لتعليم العصاة النيكاراغويين أساليب الاغتيال السياسي وحرب العصابات ، وهي وثيقة أدينت في الكونغرس الامريكي ذاته وفي الصحف الامريكية . ان الاعمال سالفه الذكر التي ترتكبها الولايات المتحدة تندرج تماما تحت ما يعرف بارهاب الدولة ، وهو ما أدرج الآن على جدول أعمال هذه الجمعية لمناقشته كبنء منفصل . ان الشعب الفيتنامي ، بوصفه ضحية لحرب فييت نام التي شنتها الولايات المتحدة ، وحرب التخريب متعددة الواجه التي تشنها جارتنا في الشمال ، يفهم جيدا معنى ارهاب

الدولة ويدرك أنه خطر حقيقي محقق يتهدد جميع الشعب . ويهدد السلم والأمن الدوليين .

ان ادارة الولايات المتحدة الامريكية غالبا ما تلجأ - على سبيل تبرير أعمالها - متصاححة بشأن ما تدعوه بالتهديدات السوفياتية والكوبية ، وتدفع الاسلحة من نيكاراغوا على السلنادور ، الى آخر تلك الدعاوى . لكن ما هي القصة الحقيقية ؟ لقد وصف الكثير من المراقبين الامريكيين أنفسهم تلك الادعاءات بأنها تشبه " التصايح تظاهرا بالخوف من ذئب هو من صنع الخيال " ، وذريعة عدوان امريكي وشيك على نيكاراغوا . وقد لجأت الولايات المتحدة الى تلك الحيلة عينها مرات عديدة من قبل ، في كوبا عام ١٩٦٣ ، وفي الدومينيكان عام ١٩٦٥ ، وفي الأرجنتين عام ١٩٧٣ ، وفي شيلي أيضا عام ١٩٧٣ على سبيل المثال لا الحصر . اما فيما يتعلق بحكاية الأسلحة ، فقد كشفها خبير سابق من خبراء وكالة المخابرات المركزية الامريكية بوصفها عملية تمويه وخداع وقال انه ظل يبحث طوال سنتين عن أى دليل يؤيد تلك الاسطورة دون أن يجد لها سندا من الحقيقة . فمن ذا الذى تبلغ به السذاجة حد الاعتقاد بأن نيكاراغوا ، البلد الصغير الذى لا يتجاوز تعداد سكانه ثلاثة ملايين نسمة ، والذى لم يشهد سلما طوال الاعوام الـ ٧٠ الماضية ، يمكن ان يكون له مطمح الا العيش في سلم مع جيرانه وتحقيق رخائه ؟ وفي تشرين الثانى / نوفمبر من هذا العام ، سوف يقوم شعب ذلك البلد ، لأول مرة في حياته ، بالاقتراع في أول انتخابات عامة حرة تجرى في ارجاء البلاد ليختار ممثليه الذين يحققون تطلعاته .

ان الحالة الراهنة في بلدان امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية هي النتيجة المباشرة لما يسمى بالسلم الامريكى . واذا ما رجعنا بذاكرنا الى الورا ، سنجد ان التاريخ المعاصر يؤكد تلك العبارة . لقد أدى كفاح الشعب الامريكى ونجاحه فى التخلص من سيطرة الامبراطورية البريطانية الى تشجيع الشعوب الأخرى فى هذه المنطقة النهوض والنضال ضد الدول الاستعمارية الاوروبية لنيل استقلالها الوطنى ، وساندت تلك الشعوب فى كفاحها جارتها الواقعة فى الشمال . ومن هنا بدأت الانحرافات والتطورات التى تشير السخرية . فقد خرجت تلك الشعوب من شر لتقع فى شر أظع ، كالمستجير من الرمضاء بالنار . فلم تكن الولايات المتحدة تريد لتلك الشعوب أن تصبح حرة حقا ، بل استخدمتها لطردها الدول الاستعمارية الاوروبية واثر تطبيق مبدأ مونرو ، احكمت الامبريالية الامريكية قبضتها على المنطقة واحتفظت بها حكرا خالصا لها . وكالعملاق فى احدى القصص القديمة ، لم تسمح الولايات المتحدة لأى " طير أجنبي " ان يأتى ويفرد فى بستانها . ولذلك وضعت فى السلطة العسكريين والدكتاتوريين الذين كانوا على استعداد تام لتحويل بلادهم الى مرتع للمصالح الامريكية ، والتنازل عن أجزاء من أراضيهم للولايات المتحدة ، وقبول اقامة المنشآت والقواعد العسكرية على ترابهم الوطنى . ومجمل القول ، أعطت الولايات المتحدة لنفسها حق الأمر والنهى لتصريف الأمور . وعندما يختار أى شعب من شعوب تلك البلدان لنفسه نظاما سياسيا واجتماعيا لا يروق للولايات المتحدة تحاول تلك الأخيرة أن تتدخل بأية وسيلة مستترة أو مكشوفة ، على نحو مفرد أو بنهج متعدد الأطراف . ولا أود ان أشير الى ما حدث فى غرينادا للمرة الثانية .

لقد عرفت شعوب امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية ، نتيجة لتجاربه المبررة ، الطابع الحقيقى للاستعمار الجديد وأدركت حاجتها للتغيير . لقد كافحت تلك الشعوب وتابعت الخطى — على هدى معالم الدرب الذى سار عليه بوليفار وخوسيه مارتى — من أجل استقلالها الوطنى ، وهى تقف الآن شاهرة السلاح للنضال من أجل حياة كريمة فى ظل سلام واستقلال حقيقى . وتبدى هذه الشعوب حسن نواياها وايمانها بالتسوية السلمية لخلافاتها من خلال التفاوض داخل الاطار الاقليمى .

لقد اجرت حكومة الساندنيستا في نيكاراغوا محادثات مع الولايات المتحدة بشأن بعض الموضوعات الأساسية التي تتسم بالأهمية للطرفين . واذلت الدول الخمس فسي مجموعة كونتادورا جهودا عظيمة لتخفيف حدة التوتر والاحتكاك الاقليميين ، أسفرت عن ظهور وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . ويرحب الرأي العام العالمي بحسن النية والموقف البناء والاسهامات الايجابية التي ابدتها نيكاراغوا وبلدان كونتادورا . كما تعرب جميع بلدان عدم الانحياز ايضا عن قلقها بشأن الحالة في هذه المنطقة وتدعو جميع الأطراف المعنية الى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية . وللأسف ، لم يتخذ الطرف الاخر موقفا مشابها لموقف نيكاراغوا . فقد اخفقت ستة اجتماعات عقدت بين نيكاراغوا والولايات المتحدة في التوصل الى أى نتيجة بسبب الموقف الامريكى ذى الوجهين . ففيما يتعلق بوثيقة كونتادورا ، تظاهرت الولايات المتحدة بتأييدها في أول الأمر ، لكنها تعود الان لتعارض تطبيق الوثيقة — طى نحو مباشر أو غير مباشر من خلال بعض البلدان العميلة — بعد ان قبلتها نيكاراغوا بأكملها . وفي السلفادور ، شنت القوات الحكومية المسلحة هجمة شرسة طى القوات الثورية فور انتهاء المحادثات المبدئية التي اجريت بين جبهة التحرير الوطني ، فارابوندو مارتى وسلطات السلفادور .

وهذه الأعمال ، تتحدى الولايات المتحدة الان جميع شعوب الاقليم وشعوب بلدان حركة عدم الانحياز ، بل وشعوب العالم بأسره . بل وتفضح نفسها أكثر من ذلك بقيامها بدور رجل الشرطة الاقليمي . ان القلاقل الحالية في المنطقة تتأصل جذورها في سياسة السيطرة والاستغلال التي تنتهجها الولايات المتحدة . وحتى اللجنة المشتركة بين الحزبين الامريكيين المعنية بأمريكا الوسطى ، اضطرت ، رغم تشهيرها المتواصل بالقوى الثورية ، اضطرت للإشارة الى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى عدم الاستقرار الحالي في المنطقة . ولذلك ، كان من المنطقي ان تقف الشعوب الان بكل وضوح وتطلب الأخذ بزمام مستقبلها بأنفسها . ان امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية اليوم ليستا مثل ما كانتا طيه في الماضى . وقد حان الوقت لكى تتقبل الولايات المتحدة هذه الحقيقة وتتعلم العيش في سلام مع جيرانها .

وكشعب قاسى من الحروب الأشد وحشية التي شنتها الامبريالية والرجعية الدولية ضده ، فى منطقة لم تنعم بالسلم طوال السنوات الاربعين الماضية ، يفهم شعب فييت نام جيدا قيمة الحقوق الوطنية الأساسية لجميع الشعوب . ولذا ، فاننا نقف بقوة الى جانب اشقائنا وشقيقاتنا فى كوما ، الذين لم يتيحوا للامبريالية أى فرصة للمناورة ، وبالتالى حافظوا على استقلالهم وحرية وطنهم . ونؤيد تأييدا تاما شعب نيكاراغوا فى دفاعه عن بلاده ضد الامبريالية الامريكية وعملائها . فقضيته هى قضيتنا — نحن الشعب الذى يتعلق بالحرية والاستقلال أكثر من أى شىء آخر . ونؤيد الكفاح العادل لشعب السلفادور بقيادة جبهة تحرير الوطنى ، فارابوند ومارتي . ونؤيد جميع الشعوب الأخرى فى هذه المنطقة فى كفاحها من أجل الاستقلال والسلم والتقدم الاجتماعى . ونعرب عن مؤازرتنا لشعب بنما فى كفاحه لاستعادة سيادته الكاملة على قناة بنما ، ونطالب الولايات المتحدة بأن تسحب جميع قواتها من غرينادا وتوقف على الفور جميع أعمال العدوان والتخريب التي ترتكبها ضد كوما ونيكاراغوا ودول أخرى فى امريكا الوسطى كيما يتاح لهذه الشعوب أن تقرر مصيرها بنفسها .

ونود أن نشني على الأمين العام لجهوده التي لا تكل للاسهام فى تسوية نزاعات المنطقة . ونحن على ثقة من انه بحلول العام الاربعين لقيام الأمم المتحدة ، سوف تكون هذه المنظمة قد باتت أكثر فعالية فى أعمالها ، وبالتالى ترقى الى دورها كمدافع عن العدالة وعن الشعوب التي تواجه العدوان والتهديد . ونؤيد كل التأييد مشروع القرار (A/39/L.7) الذى قدمته نيكاراغوا وسوف نصوت لصالحه .

وفي سياق الوضع العالمي الراهن ، تحتاج الشعوب الى تأييد المجتمع الدولي الكامل في كفاحها لصون السلم والاستقلال . فالتضامن يؤدي الى تحقيق الانتصارات . وهذه حقيقة فطنت اليها شعوب فييت نام والجزائر وكوبا وفلسطين وأنغولا ، والعديد غيرها من شعوب العالم في غمار نضالها المنتصر . ونحن ننضم الآن الى سائر الشعوب الأخرى في التعبير عن تأييدنا الجازم ، وتضامننا النضالي مع شعوب أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : يشارك شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية وحكومتها فيما يشعر به العديد من الشعوب والحكومات من قلق ازاء الاحداث الجارية في أمريكا الوسطى ، حيث نرى تدخلات واعتداءات امريالية ، وحربا اقتصادية ، واستهانة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي لا يرضي نظامها السياسي الدواشر الاحتكارية الأجنبية . فالسلام في تلك المنطقة غير مستقر ، والتهديدات الامريالية تنذر بتدهور الوضع مما يعرض السلام العالمي للخطر . ونحن نريد ان يمتد الاحتلال المؤسف لجزيرة صغيرة من قبل القوة العسكرية لدولة عظمى رئيسية الى دول أخرى ذات سيادة في المنطقة . ان حكم شعوب العالم على غزو غرينادا مازال ماثلا في الأذهان . ووفقا للمقرر ٧/٣٨ الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، نطالب مرة أخرى بانسحاب كل القوات الأجنبية في غرينادا ، واحترام حق شعب غرينادا في أن يقرر بحرية نظامه السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي .

أما بالنسبة للمسألة المدرجة اليوم على جدول الأعمال ، فالأمر لا يتعلق بمجابهة بين الشرق والغرب ، أو بمواجهة بين الكتل العسكرية ، كما تحاول بعض الأوساط ان تدعي كذبا . بل يتعلق الأمر بمسألة أساسية في العلاقات بين شعوب ودول المنطقة ذاتها ، ومسألة تعايش سلمي بين الدول كبيرة وصغيرة على ما بينها من اختلافات ، وباحترام رغبة كل منها ، في أن تسلك الطريق الذي اختارته صوب التحرر من كل وصاية امريالية .

منذ أكثر من خمسة أعوام ، استطاع شعب نيكاراغوا ، بعد نضال طويل مليء بالتضحيات ، أن يخلع ديكتاتورية سوموزا الوحشية المجرمة التي كانت تتمتع بتأييد الأوساط الاحتكارية الأجنبية . ولقد تمكن شعب نيكاراغوا الباسل بقيادة الجبهة الساندينية للتححرر ، من أن يقيم نظاما ديمقراطيا وحرًا تسوده العدالة ويكفل لكافة المواطنين حياة جديدة بالإنسان وبذل ذلك الشعب جهدا كبيرا لتضديد جراحه ، وإصلاح اقتصاده الوطني ، وتطوير نظام التعليم الوطني لصالح الجميع ، وتحسين الرعاية الطبية ، وحقق العديد من الاجراءات الأخرى . كما اقام علاقات متكافئة على أساس المصلحة المتبادلة مع الشعوب الأخرى . وبالرغم من الفترة القصيرة نسبيا التي انقضت ، يمكن للشورة في نيكاراغوا أن تنعم الآن بمكاسبها الكبيرة لصالح الشعب بأكمله .

ومع ذلك ، فإن عملية إعادة البناء الهادئة في نيكاراغوا أثارت غضب دولة امريالية عظمى . وكما أشار ممثلو نيكاراغوا والعديد من مثلي الدول الأخرى مرارا وتكرارا وأدانوه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال الدورتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، حشد آلاف المرتزقة المدربين والعمولين والمجهزين من قبل الدول العظمى الرئيسية الواقعة شمالا ، ضد شعب نيكاراغوا وحكومته الشرعية . وباستخدامهم ، تجرى عمليات الاغتيال والنهب ، ومحاولات قلب النظام الذي اختاره الشعب في بلاده . وهذا واقع لا يمكن أن تخفيه العبارات السمجة الطنانة ، التي قيلت مرارا أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ومفادها انه ليسرثمة نية مبيتة للاطاحة بحكومة نيكاراغوا . ومع ذلك ، فالوقائع تختلف والعالم يراها ويعرفها . فما الذي ترمي اليه الاستعدادات الشاملة للتدخل ، وتركيز الآلة العسكرية للولايات المتحدة حول نيكاراغوا ؟

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تنضم الى اجماع غالبية الدول في تقييم الحالة في أمريكا الوسطى . وقد لاحظ وزراء خارجية الدول المجتمعة في اطار حركة عدم الانحياز وبحق خلال الدورة التي انعقدت مؤخرا في نيويورك انه :

"على الرغم من النداءات التي وجهتها حركة بلدان عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن الحالة قد زادت تفاقمًا نتيجة لتزايد اللجوء إلى سياسات التدخل الاستعمارية عن طريق استخدام الأقاليم المجاورة لشن العدوان على الدول الأخرى ، وإقامة القواعد العسكرية ، وعن طريق المحاولات المستترة والصريحة الرامية إلى زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا ، ومن ذلك بيع الألغام في موانئها ومرافقها الرئيسية انتهاكًا للقانون الدولي ، فضلاً عن العديد من الأعمال العدوانية ، والضغط ، وأجرامات القسر الاقتصادي التي تمارس ضد البلدان في المنطقة " . (A/39/560 ، الفقرة ٨)

ونحن نتفق مع التقييم الذي قدمته دول أمريكا الوسطى ومفاده أن التوتيرات والنزاعات الحالية تتفاقم ، ويمكن أن تؤدي إلى حرب شاملة .

ولقد بذلت جهود كبيرة في الأشهر الأخيرة لوضع حد لذلك التفاقم . وتشير الاقتراحات والأعمال المحددة التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا وحكومات أخرى في المنطقة ، وكذلك الأصوات التي ترتفع والأنشطة الداعمة التي تجرى خارج أمريكا الوسطى ، إلى إمكانية تخفيف حدة التوتر والقضاء على بؤرة النزاع الخطيرة هذه . وفي يوم العاشر من أيار/مايو الماضي ، أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن :

"توقف فوراً وتمتنع عن القيام بأي إجراء يؤدي إلى تقييد أو إغلاق أو تهديد منافذ الوصول إلى موانئ نيكاراغوا أو منها ، وخصوصاً زرع الألغام " . (S/16564 ، الفقرة ٤١ ، با ١)

وقالت المحكمة أيضا :

" يجب ان يحترم احتراماً كاملاً الحق الذي تتمتع به نيكاراغوا ، مثل أي دولة أخرى من دول المنطقة أو العالم ، في السيادة والاستقلال السياسي ، ولا ينبغي ، بأية حال من الأحوال ، أن تهدد هذا الحق أية أنشطة عسكرية أو شبه عسكرية تحظرها مبادئ القانون الدولي " (s/16564 ، الفقرة ٤١ - باء ٢) وتلقى هذه المطالب التأييد من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، التي جعلت تطوير العلاقات السلمية ذات الفائدة المتبادلة مع الدول الأخرى ، مع احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، هدفاً لسياسة الدولة . وقد تابعت حكومة ألمانيا الديمقراطية الديمقراطية وشعبها بمزيد من الاهتمام والأمل والتأييد العملية التي تقوم بها مجموعة بلدان كونتادورا . وترى حكومتنا في هذه العملية السبيل المؤدى الى المفاوضات والحل السلمي للمشاكل القائمة في المنطقة . ونحن نرى أيضاً ان وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى (بصيغتها المنقحة) تشكل أساساً طيباً . فقد ورد فيها أن إعادة السلم والثقة في المنطقة هدف لن يتيسر بلوغه الا عن طريق الاحترام المطلق لمبادئ القانون الدولي ، ولا سيما المبدأ الذي يتعلق بحق الشعوب في أن تختار بحرية ودون تدخل خارجي ، أسلوب تنظيمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الذي يتطابق أفضل تطابق مع مصالحها في اطار مؤسسات تمثل الارادة الشعبية التي يجرها بحرية .

ونحن نؤيد مطالب شعوب أمريكا الوسطى التي تهدف الى نبذ مذهب مونستررو البالي ، وتحقيقاً لمآلح السلام والرخاء الاجتماعي ، وان تسلك السبيل الذي حسدته مجموعة كونتادورا ولقد سجلنا باهتمام ان بعض حكومات أوروبا الغربية اطنعت أيضاً انه مسن المستحيل حل مشاكل هذه المنطقة بقوة السلاح ، وانه لا بد من ايجاد حلول سياسية تنبع من المنطقة ذاتها .

ويطالب الرأي العام العالمي بوضع حد لسياسة ارهاب الدولة التي تعتمدها نيكاراغوا ضحية لها . ولهذا السبب أيدها الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشدة اقتراح

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الخاصة بمناقشة مشروع القرار المعنون "مسدم جواز سياسة الارهاب الصادر عن الدولة او أية أعمال اخرى تصدر عن الدول بهدف تقويض النظم الاجتماعية - السياسية لدول أخرى ذات سيادة" (A/39/244 ، المرفق) باعتباره مسألة هامة وطحة ، في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان دولتي وحكومتني ليست لهما مصالح خاصة في امريكا الوسطى . ولا نريد الا أن نقيم مع دول هذه المنطقة علاقات سلمية وعلاقات تفاهم متبادل ، تفيد كافة الأطراف ، وتخدم السلام والتعاون الدولي المشتر - لذلك فاننا نطالب هنا ، وهو ما نريده الأظبية الساحقة من الدول ، بوضع حد للأعمال العدوانية ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها ، والا يخطط او يرتكب أي عمل من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة في امريكا الوسطى . ونطالب ايضا بأن تتوقف سياسة التهديد والمقاطعة ضد كوبا .

وأود ان اكرما بيلي باسم حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛ تقصف الجمهورية الديمقراطية الألمانية في تضامن ثابت ، بجانب شعب نيكاراغوا الذي يناضل دفاعا عن سيادة بلاده واستقلالها " وهي صديق ثابت لشعب كوبا الحر . وسوف تستخدم الجمهورية الديمقراطية الألمانية امكانياتها في كل المحافل الدولية من أجل تمكن شعوب امريكا الوسطى من ان تختار بحرية ودون تدخل خارجي نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وان تحقق التقدم في سلم وأمن .

السيد ارياس ستيللا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) ؛ اعتماد

الجمعية العامة بالاجماع في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ القرار ٣٨ / ١٠ (١٩٨٣) بشأن البند المطروح امامنا مرة أخرى اليوم . وفي تلك المناسبة ، أمكن ، لحسن الحظ ، التوصل الى توافق الراء بفضل النهج البناء والرغبة في التفاهم التي أبدتها الأطراف المعنية الرئيسية .

بعد انقضاء ما يقرب من عام ، أكد الأمين العام ، عن حق ، في تقريره طسي "استحكام خطورة الحالة في امريكا الوسطى" (A/39/562 ، فقرة ٨) . وأشار في هذا

المدد الى استمرار أعمال العدوان المسلح ، وحوادث الحدود ، والأنشطة الهدامة ، وأعمال التخريب وما ترتب عليها من خسائر بشرية ومادية ، ووجود قوات عسكرية من خارج المنطقة .

وهو هذا الوصف بجلاء استمرار الحالة التي تقسم الشعبين الشقيقين ، وتقوض التقاليد السلمية والتضامن في أمريكا اللاتينية ، وربما تهدد السلم والأمن الدوليين .
وتشارك حكومتي مشاركة تامة في القلق الذي يمر منه الأمين العام حول الوضع الحرج والتهديد للذخيرة التي تتسم به العلاقات في أمريكا الوسطى .

وفي رأي وفدي انه جدت اليوم ظروف تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف التي كانت سائدة في الماضي . وقد جعلت تلك الظروف الجديدة بالامكان اعادة تشكيل سياق الأحداث الى حد ما ، الأمر الذي ينبغي لنا ان نضعه في الاعتبار . وأول تلك الظروف أن الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا لم تعد مجرد مبادرة تبشر بالنجاح ، بل أصبحت املا ملموسا وقابلا للتحقق في التوصل الى تسوية سياسية وارساء التسامح في أمريكا الوسطى . وفي هذا المدد ، يمثل مشروع وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى الذي اقترحت حكومات مجموعة كونتادورا على البلدان الخمسة المعنية ، والذي أصبح الان في مرحلته النهائية من التوقيع والاستكمال ، تطورا حاسما في احتمالات التفاوض المتوخاة الان ، وبكل تأكيد في مستقبل عطيبة أمريكا الوسطى .

ونحن نشعر بارتياح خاص لأن نص المشروع الذي ارفق بتقرير الأمين العام جاء نتيجة لسلسلة من المفاوضات المطولة عمل خلالها اولئك المعنيين بالموضوع في تعاون من أجل جعل الوثيقة تأخذ في اعتبارها ، في صورتها النهائية ، مصالح كل بلدان المنطقة .

وقد طمنا بمناخ الود والانفتاح والحوار والتفاهم الذي ساد بين الحكومات المعنية خلال تلك المساعي . ولولم تكن الامور على هذا النحو لما استطاعت جهود مجموعة كونتادورا ان تتطور في النتائج التي نراها الان . وينبغي لنا ان نواصل محاولاتنا لتمييز هذه الروح التي تشهد التعاون من أجل دعم الثقة الحالية من مجال المجابهة الى المجال الدبلوماسي .

وبنفس الطريقة ، وقعت مؤخرا تطورات على الصعيد الوطني ، كما توجد تطورات يمكن أن نتوقعها في المستقبل القريب ، وكلها خطوات ذات أهمية خاصة نأمل باخلاص أن تؤدي الى تحقيق هدف بالغ الأهمية صوب التغلب على مشاكل المنطقة . ونشير بذلك الى اتجاه الوفاق الوطني في كل أمة من أمم أمريكا الوسطى .

وبالمثل يوجد عامل ثالث - يرتبط بالعوامل السابقة قد يكون أقل أهمية الا انه لا يمكن التشكيك في شرعيته : وهو ان عيوية ودينامية العملية التي تجرى على أساس مبادرة كونتادورا وجهود بلدان أمريكا الوسطى لتحقيق استقرار مؤسسي كانت ولا تزال لديها القدرة على تخفيف حدة التوتر وتهدئة الجو غير المشر وغير المفيد الذي يهدد العلاقات الاقتصادية فيما بين الأمم الشقيقة ، ويقسمها بدلا من توحيدها . ورغم اننا يجب أن نكون واقعيين ونعبر عن آرائنا بطريقة واقعية ، فاننا جميعا في هذه الجمعية نتفق على أن الاتجاه صوب المواجهة والأنشطة العسكرية ، وهو الاتجاه الذي نخشاه ، قد أمكن التغلب عليه .

ونأمل أن يحدث نفس الشيء بصورة متزايدة فيما يتعلق بالسبل لتقبل الضغوط التي تمارسها المصالح الأجنبية في منطقة أمريكا الوسطى .

ومن ثم ، فان تفاعلي تصاعد المواجهة والعمل الفعال لتعزيز الحوار والوفاق في أمريكا الوسطى يعتبران في مقدمة الانجازات التي يتحتم على المجتمع الدولي أن يشكر بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك على جهودها الدؤوب التي بذلت في ذلك المجال .

لن يكرر وفدى هنا النهج الذي انتهجته حكومة بيرو ازايا مشاكل أمريكا الوسطى والخطوط الارشادية والمبادئ التي تستند اليها في موقفها هذا ، والتي اتاحت الفرصة للحكومات الممثلة هنا ان تستمع اليها عن طريق مشاركتنا في الجمعية العامة ، ومجلس الأمن واجتماعات بلدان حركة عدم الانحياز . وأود ان أذكر فقط بأن التخلف والفقير والسيطرة وتركيز السلطة والثروة كل هذه أمور قد عطلت تاريخيا ومرات عديدة ويعنف ، مهمة البناء الدستوري وتقدم شعوب أمريكا الوسطى نحو مستوى معيشة أفضل . هذه العوامل

السلبية قد أدت الى خلق حالة معقدة من عدم الاستقرار والتوتر ، تضر بالالتزامات المحلية وتعرض للخطر الاتفاق والوحدة اللازمين لدعم الاقتصاد ودفع تنمية البلدان فسي تلك المنطقة الصغيرة .

ان حكومتي ، ان تأخذ العوامل الهيكلية في أزمة أمريكا الوسطى فسي الاعتبار رحبت بانعقاد المؤتمر الذي ضم وزراء خارجية بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي اسبانيا والبرتغال ووزراء خارجية أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا في كوستاريكا . فقد وضع ذلك المؤتمر قواعد مشجعة للتعاون الاقتصادي داخل أمريكا الوسطى ومعها وكان تأييدا سياسيا هاما جديدا للمبادرات السلمية التي قدمتها بلدان كونتادورا .

ونحن نؤمن أيضا بأن ذلك الاجتماع كان مثالا رائعا لنهج شامل حقا للتصدي لشاكل أمريكا الوسطى ، التي تتطلب في رأينا تفهم الحاجة الملحة ، باعتبارها أولوية قصوى ، لتعزيز الحلول الأساسية التي ترمي الى التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحاد الذي طال أمده في أمم أمريكا الوسطى .

أود أن اختتم بياني القصير هذا بتقديم معيار ، سيوجه ، في رأي وفدي ، ويسود المفاوضات التي تجريها الآن حكومات أمريكا الوسطى تحت اشراف مجموعة كونتادورا . أولا ، يجب أن يكون مفهوما انه سوف يكون من الصعب للغاية ايجاد بديل أو حل يمكن أن يكون حلا حقيقيا وشبه اقليمي وصالحا لأمريكا اللاتينية ، خارج الاطوار الذي وضعته مجموعة كونتادورا .

ثانيا ، يجب أن نتمسك بعملية التفاوض الذاتية والأساسية ويجب أن تحتفظ الأطراف المعنية مباشرة بهوية أمريكا الوسطى وبوضعها كبلدان في أمريكا الوسطى .

ثالثا ، ان البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى وكل الأطراف المعنية يجب أن تبدي الارادة السياسية الحقيقية ، وتتخطى بالايمان والسرونة والهدوء . ويجب ان تحترم حكومات أمريكا الوسطى الروابط التاريخية ، والتقاليد والأواصر الطبيعية لبلدانها وتبدأ في بناء الثقة اللازمة فيما بينها لتطوير الامكانيات التي توحد ها ، وذلك لصالحها الخاص .

رابعا ، يجب على بلدان أمريكا الوسطى والأطراف المعنية مباشرة في الاقليم ان تشجع بصورة حازمة المفاوضات حتى تسفر عن نتائج ناجحة . وفي غضون ذلك ، يجب ان تحترم سلامتها الاقليمية واستقلالها وتجمعها وان تمتنع عن التهديد بالقوة أو استخدامها أو انتهاج أساليب قد تؤدي الى تعطيل العملية وتؤجل الى حد خطير المفاوضات المنصوص عليها في وثيقة السلم والتعاون في المنطقة .

خامسا ، يجب ان تستمر قاعدة التوافق العام في الآراء باعتبارها الخط الارشادي الأساسي للمفاوضات . ويدرك وفدى الضغط الهائل الواقع على أمريكا الوسطى وكيف انه يرمي الى خلخلة التوازن الذي يمكن بسهولة عن طريقه التوصل الى ذلك التوافق العام في الآراء لولم توجد هذه المصالح الأجنبية . لكننا نؤمن أيضا انه بدون رضا و موافقة كل الأطراف المعنية ، لا يمكن ببساطة تحقيق حل سياسي دائم .

سادسا ، يجب أن تظل مجموعة كونتادورا موحدة بصلابة صوب الهدف الذي انشئت من أجله والاجراءات اللازمة والمناسبة لتحقيقه .

سابعا ، ان التأييد السياسي والمعنوي من جانب المجتمع الدولي لمجموعة كونتادورا هو اليوم أكبر من أي وقت مضى .

وسوف يؤيد وفدى اي بيان تصدره الجمعية العامة ، يساهم بفعالية في اشاعة السلم في أمريكا الوسطى والى الأبد ، بما يتفق والخطوط الارشادية التي ذكرتها الان . لقد عبر المجتمع الدولي منذ سنة واحدة عن تأييده لعملية كونتادورا وعن آماله فيها ، والنتائج التي تسنى التوصل اليها بعد ذلك تبين ان ذلك الأمل لم يضع هباءا . ويجب أن يؤكد المجتمع الدولي مرة أخرى ايمانه المتزايد بمبادرة السلم والتوافق في أمريكا الوسطى التي اعتمدها الجمهوريات الشقيقة لمنما وفنزويلا وكولومبيا والكسيك .

السيد مدينا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انعقد
 مؤتمر بشأن " التحدى الديمقراطي في امريكا اللاتينية " بلشبونة في حزيران /يونيه
 الماضي وضم ممثلين عن ٣٠ بلدا . وكان بالامكان في ذلك المؤتمر ان ندرك قلق
 الشعب البرتغالي من تطورات الموقف في امريكا الوسطى . والمخاوف التي اعرب عنها
 ازاء الانتهاكات العديدة لحقوق الانسان وتدخل القوات من خارج المنطقة واعمال
 العنف واستخدام القوة . والذي يشير هذه المخاوف على وجه الخصوص الاحساس بان
 اللحظة الحاسمة قد حانت للقضاء على امكانية تعميم الصراع .

ولقد كان من الواضح ان الحاجة الى تفادي اللجوء الى الخطوة المتطرفة
 وهي التهديد باستخدام القوة ، والخطر الكبير الذي ينطوي عليه مستوى تكديس
 الاسلحة ، مما يجعل من الملح ايجاد حلول تاخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة
 لشعوب المنطقة مع احترام مبادئ تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية
 للدول ، وعدم انتهاك حدودها .

ويقوم تضامن البرتغال مع بلدان امريكا الوسطى على الروابط التاريخية
 والثقافية الوثيقة مما يجعل الجمهور في بلدي يدرك على وجه الخصوص ان استمرار
 المشاكل في ذلك الجزء من العالم ينبثق عن التخلف الاقتصادي والظلم الاجتماعي
 وينبثق في كثير من الحالات عن الافتقار الصارخ الى الديمقراطية السياسية .

وتوسع ردود فعل الازمة الاقتصادية العالمية من نطاق هذه المصاعب التي لم
 تعد اثارها بالنسبة للمنطقة مسالة اقتصادية من الناحية الفنية البحتة ، بل ترجع الى
 سخط الشعوب المتزايد الذي اصبح مشكلة سياسية تهدد بالخطر عملية التقدم صوب
 الديمقراطية التي تحاول بعض الدول الاضطلاع بها . وهذه مجموعة من الظروف كان
 لها وما يزال اثر بالغ على امم امريكا الوسطى وغيرها من مناطق امريكا اللاتينية ، وكان
 لها في عدة مناسبات اثر سلبي على التطورات السياسية ، غالبا ما يتيح للنظم الشمولية
 ان تجد ارضا خصبة في غمار حالات التردى الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي .
 فضلا عن ذلك فان التوتر الذي سببته الدول العظمى اضيف الى هذه العوامل

المتوتنة . ولقد رفضت البرتغال اعمال التدخل هذه التي تاكد وقوعها ، لانها تعتبر ان من الضروري ان تتوصل شعوب المنطقة الى ايجاد حلول لمشكلاتها بمنأى عن اى ضغط او تخريب خارجي . والمهمة الاكثر الحاحا في الوقت الحاضر تتمثل في تهيئة ظروف يمكن لهذه الشعوب ان تحقق في ظلها تطلعاتها المشروعة بما في ذلك رغبتها في التنمية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية وقيام نظم سياسية تعددية . وبالمثل ، ومع اخذ ابعاد المشكلات في الاعتبار ، يتمسك وفد بلادي دائما بان الحلول الدائمة لا يمكن التوصل اليها الا من خلال الحوار الجاد بين الفئات المعنية . ويجب ان تفهم السلطات الحاكمة ان القضاء على المعارضة لن يحقق لها السلام ، وان المنازعات بين البلدان لا يمكن حلها بالقوة ، ولكن من خلال حل دبلوماسي وسياسي شامل . وبعبارة اخرى ، يجب ان تدرك تلك السلطات ان عملية صنع السلام في امريكا الوسطى ينبغي ان تقوم على مسائل اساسية ثلاث : الحوار ، وروح المصالحة الوطنية ، وتسوية سياسية نابذة من المنطقة ذاتها . وبهذه الروح نلاحظ اهمية الحوار والخير الذي يمكن ان ينجم عنه ، حتى وان كانت المصالح والافكار متعارضة اساسا وغير قابلة للتوفيق بينها . ويمكن ان نرى هذه المزايا متمثلة في تجديد الاتصالات الثنائية الراهنة وفي جهود المصالحة الوطنية التي تجرى الان في السلفادور . وتامل البرتغال ان تسهم تلك الجهود في اقامة مناخ الثقة الضروري للتوصل الى حل لمشكلات المنطقة ، ولهذا نتابع باهتمام بالغ جهود بلدان كبلدان مجموعة كونتادورا التي تدرك ادراكا تاما مدى تعقد المشكلات ، وواقع وطبيعة المنازعات . واذا شاركنا في توافق الراء بشأن القرار ٣٨ / ٧٠ في الدورة الماضية للجمعية العامة فان وفد بلادي يعيد التاكيد دوما على تاييده لمجموعة كونتادورا التي كان عملها جهدا اصيلا في الوساطة الاقليمية بغية التوصل الى حل تفاوضي للمنازعات في امريكا الوسطى . ويحتاج هذا الجهد الى دعم فعال من المجتمع الدولي ولاسيما من البلدان الاوروبية ، لمنع امتداد النزاع بين الشرق والغرب الى امريكا الوسطى وتجنب تحويل المنطقة الى منطقة استقبال للمجابهات .

ان جهود مجموعة كونتاد ورا التوفيقية وما تقدم به من مشاورات للتوصل الى حلول قائمة على المفاوضات ادت مؤخرا الى مشروع اتفاق بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . وهذا الصك الدبلوماسي الذي ستدخل بمقتضاه بلدان امريكا الوسطى في التزامات عامة والتزامات متعلقة بالمسائل السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والشؤون الانسانية يتيح اساسا متينا للتقدم في الموقف .

ويسر البرتغال ان مشروع الاتفاق يؤكد مبادئ عدم التدخل والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي وتعزيز النظم التعددية والمؤسسات الديمقراطية ذات الفعالية الكاملة واحترام حقوق الانسان والنهوض بها . ونظرا لاهمية الالتزامات المحددة في الوثيقة فان وفد بلادى يدرك ان النظر في هذه الوثيقة يجب ان يجرى بعناية خاصة ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالتنظيم والتحقق من التنفيذ .

ومن الواضح انه يتعين ، في البداية ، على الاطراف المعنية مباشرة ان تقوم بتقييم مشروع الاتفاق . ونامل ، مع ذلك ، ان تجرى التغييرات الضرورية بروح بناءة حتى يمكن التوقيع في وقت مبكر على الاتفاق الشامل الذي يحقق السلم في المنطقة السلم القائم على تطوير المؤسسات الديمقراطية ، وعلى احترام الحدود الاقليمية والانفراج ووضع حد لسباق التسلح ، ووقف تاييد أنشطة العصيان في البلدان المجاورة ورفض العواقب الوخيمة للنظم المتسلطة في الداخل ، وبينني على الامن الخارجي واحترام حقوق الانسان واقامة النظم التعددية السياسية في كل الدول وعدم التدخل في ارجاء المنطقة .

وتعتبر البرتغال ان اوربا التي لا اطماع لها في السيطرة السياسية والاقتصادية ، ولا تنشأ الا التوازن ، يمكن ان تلعب دورا خاصا في الحوار مع شعوب امريكا الوسطى لتبعدها عن مجال المجابهة بين الدول العظمى . ونعتبر ايضا ان التوسع المزمع للاتحاد الاقتصادي الاوروبي بحيث يضم البرتغال واسبانيا سوف يسهم في زيادة الاحساس الاوروبي بمشاكل امريكا اللاتينية .

وفي الواقع ، يتحتم على أوروبا أن تسعى ، من خلال خطط فعّالة للتعاون الى تقديم اسهاماتها التقنية والمالية لتحسين فرص مشاريع التطوير التعليمي الحقيقي وهي مشاريع ضرورية لرفاه السكان الاقتصادى والسياسى في المستقبل ، وذلك نظرا لأن طموحات دول المنطقة في تحقيق تكامل اقتصادى لا يمكن تحقيقها دون مساعدة خارجية .

وفي هذا الاطار ، شاركت بلدى مع بلدان أمريكا الوسطى وبلدان مجموعة كونتادورا وبلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبى واسبانيا في اجتماع عقد في كوستاريكا بذلت فيه محاولات ليجاد اتجاهات جديدة في مجالى التعاون السياسى والاقتصادى يمكن أن تفضي الى حل لمشاكل المنطقة . ومن حق شعوب أمريكا الوسطى ، التى عانت كثيرا خلال العقدى الماضيين ، أن تتوقع من المجتمع الدولى أن يوليها اهتماما متزايدا وأن يجدد دعمه لها .

وستواصل البرتغال من جهتها ، دون لبس ، تأييد مبادرات السلم الاقليمية التى طرحتها مجموعة كونتادورا ، وأى اجراءات أخرى تستهدف تهيئة جو من الثقة والحوار وعدم المجابهة ، يمكّن الاطراف المعنية من حماية مصالحها المشروعة عن طريق المفاوضات النشطة .

السيد دى بنبيه (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الحكومة

الاسبانية تشعر على الدوام بقلق عميق ازاء الحالة في أمريكا الوسطى . ولا بد من أن نعتزف أنه خلال الاشهر التى انقضت منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٨ / ١٠ لم يتسن فحسب تجنب تصعيد الصراعات في المنطقة ، بل تحقق في الواقع تقدم هام في المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف التى تستهدف حل المشكلة . ومع ذلك فان الجذور العميقة للأزمة لا تزال كامنة ، كما أن الظروف المعيشية والامنية لسكان بلدان أمريكا الوسطى الخمسة مستمرة في التدهور ، الى حد اضطر فيه أكثر من ٣٠٠ . ٠٠٠ شخص الى ترك ديارهم .

ونظرا لهذه الصورة من الضوء والظل ، يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى اقتناعه بأن السبب الرئيسي للحالة السائدة في أمريكا الوسطى يكمن في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير العادلة ، التي تفاقمت نتيجة للفرقة العسكرية المتنامية .

وفي ضوء الطبيعة الحقيقية للأزمة ، فان ايجاد حل اقليمي تفاوضي سلمى وشامل هو وحده الذى يمكن أن يقيم سلاما دائما في المنطقة . وبناء عليه ، فان اتحام مشكلة أمريكا الوسطى في المواجهة بين الشرق والغرب لا يضع فحسب عقبة اضافية في طريق السلام ، وانما يعني أيضا حرمان بلدان أمريكا الوسطى من مسؤوليتها المباشرة للبحث عن مخرج من الأزمة .

وترى اسبانيا أن جهود مجموعة كونتادورا تشكل أفضل اطار لتحقيق السلم في المنطقة . وانطلاقا من هذا الاقتناع ، أيدت حكومة بلادي دون كلل جميع الجهود السلمية التي اضطلعت بها مجموعة كونتادورا منذ تشكيلها . وقد توجت آخر مرحلة من هذه العملية المشجعة بالاجتماع الاخير للمجموعة في مدريد بمناسبة تقديم جائزة الامير استورياس لعام ١٩٨٤ ، عندما نوقشت تعليقات بلدان أمريكا الوسطى على النص المنقح من وثيقة كونتادورا .

وأعلن بلدي ، تمشيا مع الدعم الكامل الذى قدمه ، اعتمازه توقيع البروتوكول الاضافي الملحق بوثيقة كونتادورا ، والمشاركة ، ان طلب منه ذلك ، في آليات التحقق والرقابة المنشأة بموجب الوثيقة .

ان مؤتمر وزراء خارجية البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبى ، واسبانيا والبرتغال ونظرائهم من دول أمريكا الوسطى الخمس ، ومجموعة كونتادورا الذى عقد في سان خوسيه بكوستاريكا ، في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، يشكل مثالا للتعاون الحقيقى على الصعيد الاقاليمى ، وقد أعطى المؤتمر تأييده ، على المستوى السياسى لمبادرات السلم المحددة في المنطقة ، دون دخول في تفاصيل محتوياتها ، اذ أن هذه

المهمة تخص بلدان أمريكا الوسطى وحدها . وبالمثل ، مكن المؤتمر على الصعيــــــــد الاقتصادي ، من اقامة أسس واتعمية وفعالة للتعاون في حل مشاكل المنطقة . وسيواصل بلدى ، رغبة منه في الاسهام في حل أزمة أمريكا الوسطى ، دعمه لجهود بلدان المنطقة لانشاء نظم سياسية تقوم على احترام حقوق الانسان والتعددية الايدولوجية ، وفي هذا الاطار ، فان مبادرة السلم الاخيرة في السلفادور والتحول العام للاحداث في المنطقة يبعثان على الامل في أن منطقة أمريكا الوسطى ستتمكن في نهاية المطاف من التغلب على الأزمة .

وفي هذا الوقت ، حيث تبذل جهود لوضع نص قانوني ملزم ، يشتمل على تعهدات يمكن التحقق منها ، تتعلق بالنواحي الامنية والسياسية والاجتماعية ، فان تأييد المجتمع الدولي بأسره لعملية السلم التي تضطلع بها كوندادورا أصبح ضروريا أكثر من أى وقت مضى .

ان مشروع القرار الذى تشترك في تقديمه البلدان الاعضاء في مجموعة كوندادورا يوفر لهذه الجمعية فرصة تاريخية لتأكيد رغبتها في التعاون في البحث عن حل اقليمي تفاوضي سلمي وشامل لمشاكل أمريكا الوسطى . ويضم وفد بلادى صوته الى أصوات ممثلي بلدان كوندادورا الأربعة في دعوة الجمعية العامة الى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : تبحث الجمعية العامة مرة أخرى الوضع في أمريكا الوسطى . وما لا شك فيه أن بحث هذا الوضع يلقي علينا مسؤولية جماعية في معالجة مشكلة ما انفكت تهدد السلم والامن الدوليين في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ، وتسم العلاقات الدولية عامة ، مما يهدد أيضا الأمن والسلام الدوليين في عالمنا المترابط . ان الوضع في أمريكا الوسطى ، عكس ما كنا نتوقع ، يتفاقم ويتصاعد مكبدا شعوب أمريكا الوسطى الكثير من الخسائر البشرية والمادية ، منذرا ، اذا ما استمر ، بالمزيد من المآسي ، ان لم نقل احتمال نشوب حرب شاملة لا توفر أية دولة في هذه المنطقة .

وان ما يشير قلقنا الشديد هو المناورات التي تجرى في السر والعلن لضرب جهود السلام ، وفي مقدمة هذه الجهود صيغة مجموعة كونتادورا التي لو اتيح لها مجال النجاح من خلال الثقة المتبادلة لحققت تطلعات شعوب هذه المنطقة في التعايش والتعاون وازالة اسباب التوتر والقضاء عليها . ان ما يقلقنا هو أن مسار السلام ، المتمثل في جهود دول كونتادورا ، يتزامن ويتلازم مع أعمال عدوانية متكررة بشكـل منهجي تستهدف خلق الأوضاع الملائمة لتغيير نظام الثورة الساندينية التي يحاول اعداؤها محاصرتها من كل جانب وبكل الوسائل .

يجدر بالجمعية العامة أن تحدد المسؤوليات المترتبة ، ازاء التدهور المتسارع في أوضاع أمريكا الوسطى . ومن الواضح ان الاكثية الساحقة للأعضاء يدعمون صيغة كونتادورا المعممة في تقرير الأمين العام ٨/39/562 . وقد اعرب وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، في اجتماعهم في نيويورك في اوائل الشهر الحالي ، عن قلقهم ازاء استمرار وزيادة التوتر والمواجهة في أمريكا الوسطى ، وعزو ذلك الى تطورات جديدة في شن حرب جوية وبحرية ادت الى مصرع آلاف النيكاراغويين وأوقعت خسائر اقتصادية فادحة بهدف زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا والاطاحة بها ، مما يزيد من اخطار نشوب حرب اقليمية . واعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن كونتادورا تمثل مبادرة اقليمية حقيقية وتشكل افضل فرصة لتحقيق حل للأزمة بالوسائل السياسية . ورحب وزراء الخارجية " لكون نيكاراغوا قد قبلت بالفعل الاقرار الفوري للوثيقة بجملتها ودون تحفظات " ، وبعد ان اكد الوزراء على ضرورة قيام جميع الدول ذات المصالح في المنطقة بتأييد صك السلام ، واعربوا عن ارتياحهم للاجتماع الوزاري في سان خوسيه بكوستاريكا في ٢٨ و ٢٩ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ ، بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والبرتغال واسبانيا ودول أمريكا الوسطى ودول مجموعة كونتادورا ، حيث جدد المجتمعون التزامهم بالسلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، اضافة الى ذلك ، لاحظ وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز مع القلق ان الاعمال العدوانية ضد نيكاراغوا

لم تتوقف رغم المباحثات الثنائية بين امريكا ونيكاراغوا ، وطالبوا بوضع نهاية فورية للتهديدات والاعمال العدوانية ضد شعب وحكومة نيكاراغوا ، ودعوا حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى الامثال امثالاً صارماً للتدابير المؤقتة التي اوصت بها محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ .

ويستدل مما سبق ان المجتمع الدولي بأكثريته الساحقة متضامن مع نيكاراغوا ، ويرى هذا المجتمع ان سبب الازمة لا يعود الى التوتر السائد بين الشرق والغرب ، بل الى مقاومة بعض الأوساط والدول ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، لتبني نيكاراغوا لنظام قائم على ازالة الفوارق الطبقية والاستغلال والاقطاعية ، وممارسة شعبية حقة في انتقاء نظام الحكم الذي انبثق عن الثورة الساندينية الشعبية خمس سنوات مضت .

وعلى ضوء ما تقدم ، فان الجمعية العامة ملزمة بأن تكشف الحقائق وتحدد المسؤوليات ، لاسيما وان الوضع في امريكا الوسطى اضحى ، كما ذكرنا سابقاً ، يهدد بنشوب حرب اقليمية واسعة النطاق ليس بالامكان التنبؤ بانعكاساتها على الأمن والسلم الدوليين ككل . واذا قارنا سجل نيكاراغوا ، وهي دولة لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة ، وتعاني من آثار التخلف الموروث والعدوان الذي اعاق تقدمها ، وبين سجل الولايات المتحدة الامريكية ، أكثر دول العالم ثراءً ، والتي تبلغ مساحتها وسكانها مائة مرة تقريباً مساحة وسكان نيكاراغوا ، نجد أن سجل الأولى في ميدان الحلوس السلمية سجل حافل بمبادرات ثنائية أو متعددة الاطراف لاجلال الوثام والوفاق والتعايش السلمي في منطقة امريكا الوسطى ، في حين ان سجل الثانية أي الولايات المتحدة الامريكية هو سجل ملطخ بدماء الذين يناهضون الاستسلام والخنوع ، ويدافعون عن كرامة امتهم وحريرتهم واستقلالهم ومنجزاتهم الاقتصادية والاجتماعية في طريق بناء مجتمع متحرر من الاستغلال ، فما زال عهد سلالة سوموزا حيا في اذهان النيكاراغويين ، كما هو حي في اذهان المجتمع الدولي .

في الدورة العاضية اعلن الوفد الامريكي امام هذا المحفل ما يلي :

" اننا نعتقد ان الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها التزام رسمي بأن تكون قاطعة في تأييدها غير المشروط لعملية كونتاد ورا . وهذا ما تفعله حكومة الولايات المتحدة . ونود ان ندعو ونشجع كل الحكومات الأخرى الموجودة هنا اليوم على الانضمام اليها في أعمالنا " . (A/38/PV.48 ، ص ٨٦) .

وقد خرجنا في ذاك الوقت مطمئنين ان الأمور في امريكا الوسطى ستسير وفق مبادئ وأهداف كونتاد ورا ، ولكن سرعان ما تبين لنا أن هذا التصريح بعيد كل البعد عن النوايا الحقيقية من جهة ، وعن الوضع الميداني من جهة أخرى .

ان نظرة سريعة الى تقرير الأمين العام (A/39/562) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ ، وقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) ، تبرهن على ان الاوضاع الامنية في امريكا الوسطى تسير عكس جهود مجموعة كونتاد ورا .

فقد أشار السيد الأمين العام في تقريره الى أن أعمال العدوان المسلح وحوادث الحدود . . . وأعمال التخريب ، وما ترتب على ذلك من خسائر بشرية ومادية قد استمرت بل ازدادت في بعض الحالات منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٠/٣٨ . وان مجلس الأمن اجتمع ثلاث مرات في غضون هذا العام للنظر في شكاوى نيكاراغوا ، وفي عدادها الشكاوى المتعلقة بتلغيم عدد من موانئ نيكاراغوا . وان الولايات المتحدة الأمريكية لجأت الى الفيتو لاسقاط مشروع قرار مخفف ، هدفه التحذير من مغبة الاستمرار في تصعيد الأعمال العدوانية بمختلف أشكالها ضد نيكاراغوا ، والعودة الى جهود السلام .

ومع ذلك ، فان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية قد زار ماناغوا ، كما أن مبعوث الولايات المتحدة قد عقد ستة اجتماعات تحت رعاية المكسيك مع الجانب النيكاراغوي . ولكنه تبين أن هذه اللقاءات لم تكن في ضوء نتائجها الآ مناورات أمريكية لها مغزاهما الخاص في الصراع الانتخابي على الرئاسة ما بين الحزبين الأمريكيين ، وكان حق تقرير الصير وحق الدول في السلام والحياة ، واختيار النظام الذي تريده هو حبيس المصالح الانتخابية التي تتخطى الحدود الوطنية وتتحقق على حساب مصالح شعوب مستقلة ، كما لو كانت جزء من النظام الامبريالي الأمريكي . ولا يمكن تفسير ذلك تاريخيا الا من خلال السياسة التي تبنتها أمريكا الشمالية منذ القرن التاسع عشر ، والتي تعتبر نفسها قيمة على كل دول أمريكا اللاتينية ، وهذا منطبق مرفوض بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي يلغي كل النظريات بما فيها نظرية مونرو التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، والتي فسرت اثر تبوء أمريكا الشمالية مركز الدولة العظمى على أنها تولي الأولوية لمصالحها الذاتية على حساب مصالح دول نصف الكرة الغربي ، وتعطيها حقا مطلقا في فرض هيمنتها على القارة ككل ، واعتبار كل ما يتعارض مع مصالحها وارادتها خارجا عن القانون الدولي الأمريكي . وان الشواهد على ذلك كثيرة .

ان ما توصلت اليه مجموعة كونتادورا قد ومفقه الأمين العام في تقريره بأنه حيلة عملية مشاورات مكثفة وتبادل واسع النطاق لوجهات النظر مع جميع حكومات أمريكا الوسطى . وان مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى بصيغته المنقحة يمثل جهدا لدمج

مختلف المساهمات ، والتوفيق بين الجوانب التي اختلفت الآراء حولها ، وان هذه الوثيقة الملزمة قانونيا للأطراف سيبدأ تنفيذها فور التمديق عليها ، وأن على الأطراف أن تمتنع اعتبارا من تاريخ التوقيع عن أية أعمال تتعارض مع أهداف الوثيقة وأغراضها . وسعد وفد الجمهورية العربية السورية أن يلاحظ أن نيكاراغوا قد أعلنت صراحة في رسالتها المؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ بأنها تقبل الوثيقة بكل أجزائها ، وأنها على استعداد لتوقيعها فوراً دون أي تحفظ أو تعديل . وقد ناشدت نيكاراغوا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن توقع وتمددق على البروتوكول الاضافي ، وأن تتوقف نتيجة لذلك عن الأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا . إلا أن هذا النداء لقي آذانا صمًا ، ما يدل مرة أخرى على أن واشنطنون تقيم جهود دول كوندورا بشكل يفاير نوايا الأطراف الثائقين حقًا الى احلال السلام في المنطقة . وما يؤسف له أن بعض بلدان أمريكا الوسطى قد تقدمت بشروط وتعديلات اضافية على الوثيقة المنقحة المتفق عليها ، وكان تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ليس نهاية مطاف طويل ، بل ايدانا بتقديم مقترحات جديدة تمس الجوهر وتعديل ما تم الاتفاق عليه تحت رعاية مجموعة كوندورا وبين دول أمريكا الوسطى الخمسة ، بفضل جهود مضية ومفاوضات مستفيضة . وهذا ما يؤكد شكوكنا بأن هناك محاولات جدية لواء جهود دول كوندورا ، والاستمرار في زعزعة الوضع واشعال فتيلة حرب محلية .

وهنا لابد من مقارنة موجزة بين ما فعلته حكومة نيكاراغوا لاحلال الوفاق في أمريكا الوسطى ، والجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها للتعاون بحسن نية مع كل من دول أمريكا الوسطى ومجموعة كوندورا صاحبة المبادرة التي باركها العالم بأسره ، وبين ما فعلته وتفعله الولايات المتحدة الأمريكية لعاقة السلام في هذه المنطقة من العالم . وفيما التزمت نيكاراغوا بتلبية اعلان كوندورا الذي طالب دول أمريكا الوسطى الدخول في حوار ومفاوضات لتخفيف التوتر وارساء أسس التعايش السلمي والاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة فيما بين الدول ، ونفذت هذا الالتزام بحضورها الاجتماع الأول لوزراء خارجية أمريكا الوسطى في مدينة بنما في ٢١ و ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، وفيما شاركت في جميع الاجتماعات الأخرى المعقودة

باشراف دول مجموعة الكونتا دورا ، وآخرها الاجتماع المشترك السابع لوزراء خارجية هذه المجموعة ولدان أمريكا الوسطى الخمسة في مدينة بنما يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وفيما بذلت نيكاراغوا كل الجهود الايجابية الجنية على التفاهم المتبادل نجد الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم كل تصريحاتها التي تحت على الحوار ، ترتكب أعمالا تخالف كليا أهداف كونتا دورا ومسالح شعوب دول أمريكا الوسطى . فابتداءً من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، تكاتفت الضغوط العسكرية المنظمة ضد الثورة الساندينية .

فقامت العناصر المناهضة للثورة ، والعاملة من دول مجاورة لنيكاراغوا ، وأوامر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، بالهجوم المسلح على أهداف اقتصادية في نيكاراغوا بما فيها قصف المطار في ماناغوا ، وقصف ميناء كورانتو ، وكذلك المعامل والمنشآت البترولية والمطارات في هذا البلد . وفي نفس ذاك الشهر ، قامت القوات المسلحة الأمريكية بمناورات على اليابسة اشترك فيها خمسة آلاف وخمسمائة جندي امريكي .

وفي هذا الجو العدواني الذي يناقض التصريحات الأمريكية " السلمية " غزت القوات الأمريكية جزيرة غرينادا . ان كل ذلك يدل على أن الولايات المتحدة تتكلم عن الحوار فسي حين انها تهين للعدوان الأوسع ، متغاضية عن جميع البوارر المسالمة الصادرة عن ماناغوا ، وأهم هذه البوارر توقيع نيكاراغوا في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، وكذلك غيرها من دول أمريكا الوسطى المعنية ، وثيقة الأهداف ذات النقاط الواحدة والعشرين ، وهي وثيقة تلبي رغبات جميع دول أمريكا الوسطى . واطافة الى ذلك ، تقدمت نيكاراغوا بعدد من مشاريع المعاهدات تحقق الطلبات الأمريكية ، وبشكل متبادل . وفي ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ شاركت نيكاراغوا مع غيرها من بلدان أمريكا الوسطى في تبني مبادئ كونتادورا التنفيذية . وتعتبر هذه الخطوة النيكاراغوية ذروة في المجهود النيكاراغوي لاجل الوفاق في المنطقة بشكل راسخ ودائم .

ولكن واشنطن ، بدلا من أن تدرك أهمية خطوات نيكاراغوا ، عدت الى زيادة ضغوطها العسكرية عن طريق وكالة المخابرات المركزية التي زرعت الألغام في ميناء كورانتو . فبدلا من الوفاق ردت واشنطن ردا ضيفا تخريبيا ، رافقته بيانات عدوانية من قبل المسؤولين الأمريكيين .

ولم تتراجع الادارة الأمريكية في عدوانيتها الا عندما قام حلفاؤها ، وفي هداهم بريطانيا وفرنسا ، بالاحتجاج الشديد على تلغيم الموانئ . وقد أدت سياسة القوة السي حدوث شرح في الرأي العام الأمريكي ، لاسيما بسبب موقف الادارة الأمريكية من رفض الامتثال للقرار الاحترازي الصادر عن محكمة العدل الدولية ضد الممارسات الأمريكية .

ان الاستياء العام من تصرف امريكا كان أن يدمر جهود كونتادورا . فقد صرح وزير خارجية المكسيك بأن قصف مدينة ماناغوا ، والهجوم المسلح على ميناء كورانتو وساندينو إضافة الى الاشتباكات على الحدود ، قد حملت بلدان مجموعة كونتادورا ؛
" على الاعتقاد بأن هناك صلة بين اجتماعاتنا وبين الرغبة في عرقلتها من خلال أعمال كهذه " .

أما رئيس جمهورية المكسيك فقد صرح أمام الكونغرس في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٤ بأنه يحذر من الأوهام التي تعلق على استعمال القوة وعلى المحاولات لفرض الديمقراطية قسرا
تافلا ؛

(ثم تكلم بالانكليزية)

" لا يمكن لأحد أن يفرض نمطا موحدا للحياة الديمقراطية " .

(ثم واصل كلمته بالعربية)

وقد لخص الكاتب " روي كتمان " في مقال في مجلة " فورين بوليسي " عدد خريف ١٩٨٤ ، التخبط الأمريكي في معالجة احلال السلام في امريكا الوسطى بقوله ؛
(ثم تكلم بالانكليزية) :

" توجد انقسامات حادة أخرى داخل الادارة حول ما اذا كانت الضغوط ترمي الى الاطاحة أو التكيف . ويكاد كل مسؤول سياسي كبير يحذر الاطاحة ؛
منجز وكبيراتريك ومدبر المخابرات المركزية وليم كيس ، ووزير الدفاع كاسبر وينبرغر ونائبه المساعد لهذا الاقليم نتسور شانيسز ، ووشولتز ، وموتلي فضلا عن غورمان .
أما أولئك الذين يرغبون في أن يؤدي الضغط الى التكيف السياسي فيقال أن من بينهم رؤساء أركان القوات المسلحة وهدا كبيرا من الدبلوماسيين المحترفين
بالإضافة الى المحللين في الشؤون العسكرية والمخابرات . وهناك احتمال ثالث وهو وقوع غزو تقوده الولايات المتحدة " . (مجلة " فورين بوليسي " ، خريف ١٩٨٤ ، ص ٢٣)

(واصل كلمته بالعربية)

والا مكان تبني التعليق التالي عن السياسة الامريكية من مقال نشر في عدد تموز/
يوليه - آب/أغسطس في نشرة " ريبورت أون ندى امريكاز " جا" فيها التالي :

(تكلم بالانكليزية)

" والنسبة للولايات المتحدة فان النجاح الحقيقي لكونتادورا يكمن فسي
فشلها التدريجي والنهائي . وكما لاحظ أحد المسؤولين في الخارجية الامريكية
مؤخرا " تود الولايات المتحدة الاستمرار في تأييد كونتادورا شريطة ألا يتحقق أي
شيء " . ولم تكن تلك هي الحال دائما . فقد اعترضت ادارة ريفان صراحة على
جهد كونتادورا في البداية ، أما بعد أن أبدت الدول الأربع اصرارها على أن
تؤدي دورا في تسوية مشاكل اقليمها ، فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى أن
تساير العملية ، وتتغير مطالبها كلما اقترب الحل ، وتصعيد الحرب كلما بزغت
فرص السلام . وفي نهاية المطاف تعتبر كونتادورا درسا يبين لنا كيف يتعامل
القوى مع الضعيف تعاملا وقحا ، ويزيد الحائرين حيرة " .

(وواصل كلمته بالعربية)

واذا هذه التناقضات في الموقف الأمريكي التي تتجسد وتتمثل في الدعوة للسلام من جهة ، وشن حرب وكالة المخابرات المركزية من جهة أخرى ، نرى من الأهمية بمكان أن يجاب بصراحة على سؤال طرحه القائد اورتيفا سافيدرا على الجمعية العامة يوم ٢ تشرين الأول / اكتوبر ، أي هذا الشهر :

" من حق العالم أن يطلب من حكام الولايات المتحدة الحاليين اجابة واضحة محددة على سؤال محدد تماما : هل هم مؤيدون أم معارضون لوثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي قدمتها مجموعة كونتادورا في ٧ أيلول / سبتمبر الى جميع حكومات أمريكا الوسطى ؟ هل هم مع السلم أم ضده ؟ "

(A/39/PV.16 ، ص ١٨ - ٢٠)

ان قناعتنا بحكم تجاربنا السابقة علمتنا بأن فهم الادارة الأمريكية لكلمة السلام لا تعني سوى فرض الأمر الواقع على الشعوب . وما الوضع في فلسطين والجولان ومؤخرا جنوب لبنان ، الا شاهدا على ما نقوله . ولكننا على يقين بأن شعب نيكاراغوا ، مثلته مثل الشعب العربي لن يخضع للتهديد رغم ان جميع الدلائل تشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحديك المؤامرة ثلوا المؤامرة ضد نيكاراغوا ، وكأنها اشتاقت الى عودة السوموزية الى هذا البلد الصغير في حجمه ، والكبير في مواقفه النضالية للحفاظ على كرامته واستقلاله ومنجزات ثورته .

ان الجمهورية العربية السورية التي تمدت لكل المؤامرات الامبريالية تعلن مرة أخرى عن تضامنها مع كفاح شعب نيكاراغوا والحركة الساندينية ، وان بعدت المسافات التي تفصل ما بين أمريكا الوسطى والشرق الأوسط جغرافيا ، فان الامبريالية تمد مخالبتها الى أكثر بقاع العالم . لذا فان التضامن هو أمر جوهرى للدفاع عن الحريات التي تحاول الامبريالية العالمية امتهاانها وسلبيها حيثما أمتدت .

واضافة الى ذلك ، نرى من واجبنا أن ننبه الى الدور الذي تقوم به اسرائيل فسي بعض بلدان أمريكا الوسطى ، هذا الدور الذي يتمثل في مساعدة أعداء نيكاراغوا وغيرهم ، عن طريق تصريف الأسلحة الاسرائيلية الممولة بضرائب المكلف الأمريكي ، ان دور اسرائيل

ضد شعوب أمريكا الوسطى وغيرها من الشعوب لا يختلف عن دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وهذا أقتبس من مقال بقلم جاك لوميه نشر في عدد تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ من صحيفة "لوموند دبلوماتيك" بعنوان : دور إسرائيل في أمريكا الوسطى "وقد جساء" في هذا المقال :

(ثم تكلم بالفرنسية)

"إذا كانت إسرائيل قد مدت يدها ورأس السلاح وهي مدركة للحقائق ، فقد

أصبحت تقوم بدور المرتزقة الذين يخدمون سياسة الإدارة الأمريكية وهي سياسة

محل جدل حتى في الولايات المتحدة نفسها . ان بيع السلاح لدواعي الضرورة

شيء ، والتصرف كعميل لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية شيء آخر " .

(ثم واصل كلمته بالعربية)

وأخيرا ، يود وفد الجمهورية العربية السورية قبل اختتام كلمته أن يعلن بأنه يؤيد

مشروع القرارين المطروحين ، الأول من مجموعة كونتادورا والثاني من نيكاراغوا .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣